

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت -

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم  
التسيير  
شعبة: علوم التسيير  
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم  
التسيير  
قسم: علوم التسيير

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

دومة يمينة

خرياق خالدية

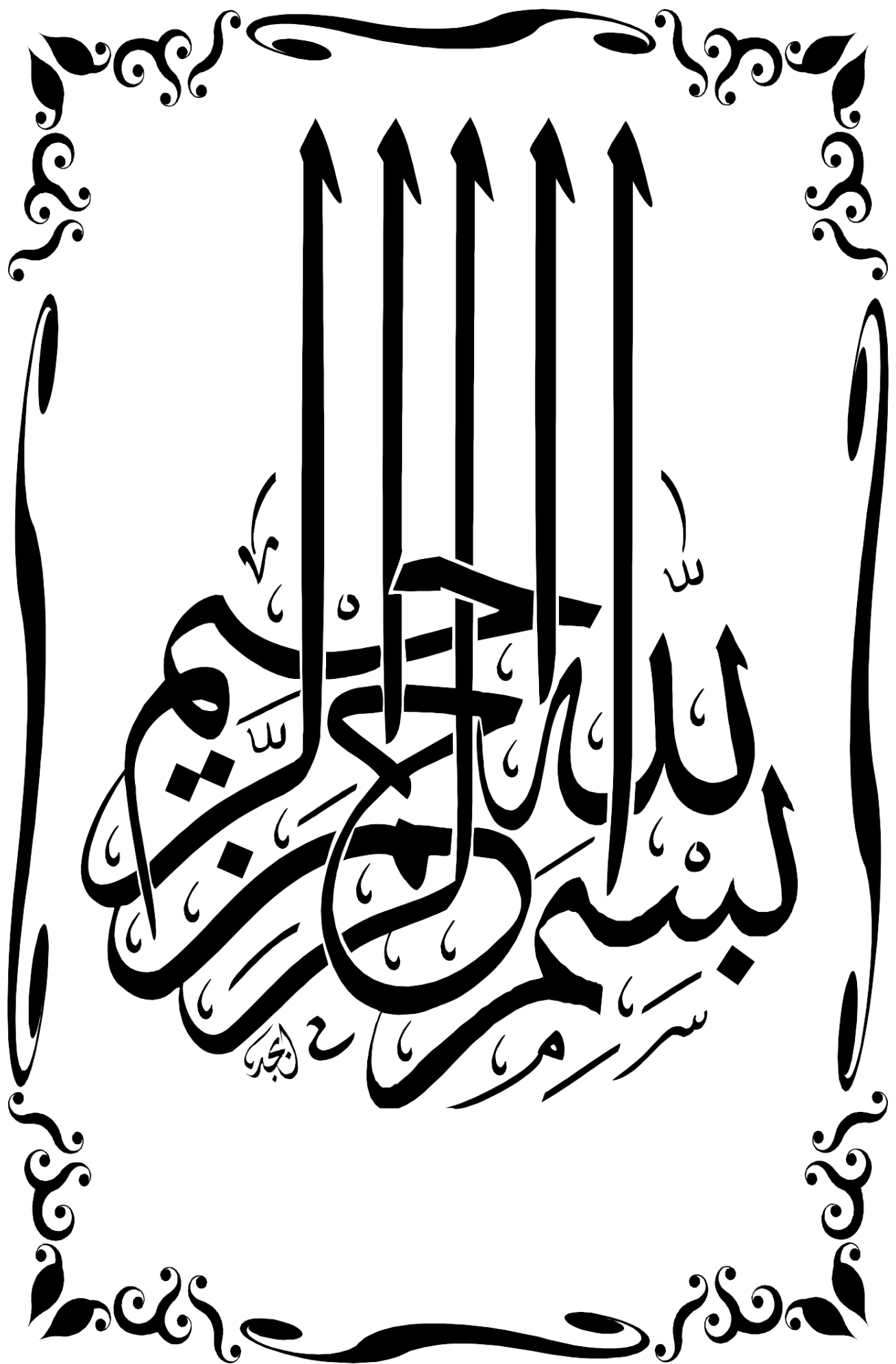
تحت عنوان:

مساهمة السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان  
النامية – حالة الجزائر- خلال الفترة (2010-2020)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	أستاذ محاضر-أ-	د. عبد الهادي مخطار
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر-أ-	د. طالم علي
مناقشا	أستاذ محاضر-أ-	د. معسكري سمرة

السنة الجامعية: 2023/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر الله تعالى

قال الله تعالى: "ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ...." سورة النمل -40-

وقوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله."

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

إن الألسن لتعجز عن التعبير، والاقلام لا تجف عن الكتابة، ولكن الإقرار بالعرفان من شيم الاحرار، واعترافا بالفضل نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف الدكتور " طالم علي" على قبوله الإشراف على مذكرتنا، وعلى التوجيهات والنصائح العلمية والعملية، طوال مدة البحث، والذي كان حريصا على أن يصدر البحث في أبهى حلة. كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة أرجو لهم من الله الأجر والثواب.

# إهداء

الان اكتمل البحث ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لله عز وجل على توفيقه،  
وأبوأ له بنعمته فلك الحمد يا رب ولك الشكر أما بعد:

إلى مورد الحب الصادق ونبع الحب الدافق

إلى من أوصى على طاعتها سيد الأنبياء وحث على الإحسان إليها حتى  
الفناء

إلى معنى ابتسامتي وسر سعادتي إلى من واستني في الألم وزودتني  
بالأمل

إلى التي غمرتني بحنانها وتذكرتني بدعائها إلى من سقلت ذاتي بأخلاقها  
الكريمة

وإلى التي قيل عنها الجنة تحت أقدامها وإلى التي إن جفت الأقلام لن توفيقها  
حقها

## أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى سندي ومسندي ونعمتي ونعمي أمان قلبي ونور عيني وطمأنينة روعي

إلى رمز التضحية والكفاح إلى أماني وانتمائي به أكتفي ودونه أنتهي

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أفنى عمره ليراني أتقلد هذه الدرجات  
لأحيا حياة أفضل

## أبي العزيز

يا عالمي الثاني وانتمائي الأول يا جزء مني وكل حياتي

إلى أجمل هدية منحاني إياها والداي إلى اعز وأروع أخ لدي والذي أفتخر به

## أخي الوحيد

إلى الحبيبات المؤمنات دمتن لي سندا لا ينتهي ولا يغيب لا اقتباسات تتصفكن  
ولا نصا يكفي للحديث عنكن

## اخواتي الحبيبات

وحين يتحدثون عن جمال الصدف سأحدث عن يوم جمعني بكن وكان الله  
وضعكن بقلبي ليرني نور الحياة

## صديقات العمر " أحلام ويمينة "

إلى من علمونا حرقا من ذهب وكلمات من درر إلى من صاغو لنا علمهم  
حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح.

اساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي اهدي إليكم ثمرة جهدي.

# إِهْدَاء

الآن اكتمل البحث ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لله عز وجل على توفيقه، وأبوأ له بنعمته فلك الحمد يا رب ولك الشكر أما بعد:

إلى مورد الحب الصادق      ونبع الحب الدافق  
إلى من أوصى على طاعتها سيد الأنبياء      وحث على الإحسان إليها حتى الفناء  
إلى معنى ابتسامتي وسر سعادتي      إلى من واستني في الألم وزودتني بالأمل  
إلى التي غمرتني بحنانها وتذكرتني بدعائها إلى من سقلت ذاتي بأخلاقها الكريمة  
وإلى التي قيل عنها الجنة تحت أقدامها      وإلى التي إن جفت الأقلام لن توفيقها حقها

## أمي الغالية " بريدة "

إلى من كلله الله بالهبة والوقار      إلى من علمني العطاء بدون انتظار  
إلى سندي ومسندي ونعمتي ونعمي      أمان قلبي ونور عيني وطمانينة روعي  
إلى رمز التضحية والكفاح      إلى أماني وانتمائي به أكتفي ودونه أنتهي  
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار      إلى من أفنى عمره ليراني أنقلد هذه الدرجات لأحيا حياة أفضل

## أبي العزيز " العربي "

يا عالمي الثاني وانتمائي الأول      يا جزء مني وكل حياتي  
إلى أجمل هدية منحاني إياها والداي إلى اعز وأروع أخت لدي والذي أفتخر بها

## أختي الوحيدة " إيمان "

إلى أحبائي دتم لي سندا لا ينتهي ولا يغيب لا اقتباسات تتصفكم ولا نصا يكفي للحديث عنكم

## اخواني الأعزاء " الحاج وسيف الدين "

وحين يتحدثون عن جمال الصدف سأحدث عن يوم جمعني بكن  
وكان الله وضعكن بقلبي ليرني نور الحياة


## صديقات العمر " أحلام وخالدية "

إلى من علمونا حرفا من ذهب وكلمات من درر إلى من صاغو لنا  
علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة

العلم والنجاح. اساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي اهدي إليكم ثمرة جهدي.





# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الملخص

المقدمة: ..... أ.

### الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول السياسة المالية، السياسة النقدية، التضخم

تمهيد: ..... 2

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية ..... 3

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأدواتها ..... 3

المطلب الثاني: دور السياسة المالية وأهدافها ..... 6

المطلب الثالث: مزايا وصعوبات تطبيق السياسة المالية ..... 8

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للسياسة النقدية ..... 10

المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة النقدية ..... 10

المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية وأدواتها ..... 13

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية وعوامل نجاحها ..... 15

المبحث الثالث: عموميات حول التضخم ..... 19

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه ..... 19

المطلب الثاني: مظاهر وأثار التضخم ..... 21

23	المطلب الثالث: أساليب تقدير قيمة التضخم ووسائل علاجه .....
27	خلاصة الفصل: .....

## الفصل الثاني

دراسة تحليلية لواقع العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومعدلات التضخم في البلدان النامية

-حالة الجزائر-

29	تمهيد: .....
30	المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر .....
30	المطلب الأول: الإيرادات العامة .....
33	المطلب الثاني: النفقات العامة .....
38	المطلب الثالث: الميزانية العامة للجزائر (الموازنة العامة) .....
41	المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر .....
41	المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية .....
43	المطلب الثاني: تطور الوضعية النقدية .....
51	المطلب الثالث: السيولة البنكية والسوق النقدية .....
56	المبحث الثالث: أثر السياسة المالية والنقدية على ضبط معدلات التضخم .....
56	المطلب الأول: تحليل أثر السياسة المالية على التضخم .....
60	المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي .....
62	المطلب الثالث: مبررات الالتجاء للتضخم وإجراءات معالجته .....
65	خلاصة الفصل: .....
67	خاتمة: .....
	قائمة المصادر والمراجع .....
	<b>Erreur ! Signet non défini.</b> .....



قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)	1-2
34	يوضح تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر (2010-2020)	2-2
36	يوضح سقف نفقات العمومية للجزائر خلال الفترة (2010-2021)	3-2
39	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر (2010-2020)	4-2
43	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020-2021)	5-2
46	يوضح تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	6-2
49	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	7-2
57	يوضح تأثير الإيرادات العامة على معدلات التضخم	8-2
59	يوضح تأثير النفقات العامة على معدلات التضخم	9-2

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
32	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)	1-2
34	يوضح تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر (2010-2020)	2-2
37	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	3-2
39	يوضح تطور الموازنة العامة (2010-2020)	4-2
44	تطور الكتلة النقدية	5-2
47	تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	6-2
50	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	7-2
58	يوضح تأثير الإيرادات العامة على معدلات التضخم	8-2
60	يوضح تأثير النفقات العامة على معدلات التضخم	9-2

# مقدمة

## مقدمة:

شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، الكساد التضخمي وغيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الازمات وطرق علاجها.

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه ومظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. حيث شغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظارا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، حيث نجد هناك جدلا كبيرا بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة أو معرفة أسبابها وآثارها الاقتصادية وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل. وبما انه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولطالما استمرت تلك القوى للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم والتي تأثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية والتي من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من القوى التضخمية.

شكلت السياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن أزمة السبعينات التي عرفتتها الدول المتقدمة وعجزت المدرسة الكينزية في إيجاد الحلول، ساهمت في بروز المدرسة النقدية بزعامة الاقتصادي الأمريكي "فريدمان".

حيث ترى هذه الأخيرة عدم مقدرة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي وقدرة السياسة النقدية في علاج اختلالات الاقتصاد القومي. ولقد تبنت المؤسسات المالية والنقدية الدولية على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي هذا المدخل النقدي في علاج الاختلالات المالية، وأساسا في معظم برامجها الإصلاحات المقدمة للدول.

مقارنة بالاهتمام البالغ للأدبيات التطبيقية وإجماعها على طبيعة تأثير صدمات السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، حظيت السياسة المالية باهتمام قليل وأهم إلى حد بعيد دورها في الاستقرار الاقتصادي، وقد

أدت الأزمة المالية الأخيرة وتداعياتها بالأكاديميين، البنوك المركزية والحكومات إلى إعادة النظر في دور السياسة المالية الإستقراري، ومحاولة إيجاد حقائق تجريبية أو تطبيقية تقضي إلى إجماع حول طبيعة تأثيرات الصدمات النوعية أو الهيكلية للسياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية على سواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوطات التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وتعد الجزائر من بين هذه الدول.

وبالرغم من أن الجزائر من بين الدول التي تمكنت من تخطي الأزمة المالية لسنة 2008 بسبب استعادتها من ارتفاع سعر البترول في السنوات السابقة للأزمة، لكن الانخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط سنة 2014 لم يكن في صالح أغلب الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط، حيث تمثل الجباية البترولية النسبة الأكبر من إيرادات الدولة الجزائرية التي تمول بها معظم نفقاتها المسطرة، إن هذه الأزمة أكدت ضرورة تنويع الاقتصاد وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي واستدامته.

#### ❖ الإشكالية:

بناء على ما سبق ارتأينا إلى طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: كيف تساهم كل من السياستين المالية والنقدية في محاولة ضبط معدلات التضخم في الدول النامية وخاصة في الجزائر؟

#### ❖ الأسئلة الفرعية:

- ماهي أدوات السياسة المالية، وما أثرها على معدلات التضخم؟

- كيف تأثر السياسة النقدية على ضبط معدلات التضخم؟

- ما مدى تأثير السياسة المالية والنقدية على معدلات التضخم في الجزائر؟

#### ❖ فرضيات البحث:

تتعلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- للسياسة النقدية والمالية أثر مباشر على معدلات التضخم.

- تؤثر النفقات الحكومية المتزايدة على زيادة معدلات التضخم في الدول النامية.

- للسياسة المالية والنقدية في الجزائر دور كبير في التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة (2010-2020).

#### ❖ أهمية الدراسة:

ففي هذا الإطار، يمكن إبراز أهمية ومبررات اختيارنا لهذا الموضوع، كون أن الجزائر دولة من دول العالم الثالث، والتي تواجه العديد من التحديات خاصة في المجال الاقتصادي، حيث تشهد معظمها معدلات تضخم عالية ومستمرة. وبالتالي فإن فهم كيفية استخدام كل من السياستين المالية والنقدية لمكافحة التضخم قد يساعد في الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في هذه الدول. وعلاوة على ذلك، فإن دراسة هذا الموضوع يمكن أن توفر فرصا للتعاون الدولي في هذا المجال وتعزيز الشراكة الدولية من أجل دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

#### ❖ أهداف الدراسة:

كان اختيارنا لموضوع السياسة النقدية والمالية وأثرها على التضخم في الجزائر كمحاولة للوصول إلى الأهداف التالية:

- ❖ عرض الإطار النظري والتطبيقي للسياسة النقدية والسياسة المالية وأيضا التضخم.
- ❖ إعطاء صورة واضحة عن واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر.
- ❖ إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في الحد من تفاقم معدلات التضخم والسبل الكفيلة للحد من آثار الظاهرة على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2020).
- ❖ تحديد أي من بين السياستين الأجدر وأصلح للاعتماد عليها في الحد من ظاهرة التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- ❖ أسباب إختيار الموضوع:

إن الأسباب التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع هي:

- ❖ علاقة الموضوع بمجال التخصص والتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة.
- ❖ محاولة إضافة مرجع في المكتبة بسبب الندرة النسبية في المراجع ذات الصلة بالعنوان.
- ❖ محاولة تسليط الضوء وكشف حقيقة وواقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر وتقريب الحقائق إلى ذهن القارئ.

## ❖ حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى:

- ❖ الحدود المكانية: سيقترن بحثنا على دراسة السياسة المالية والنقدية والتضخم في الجزائر.
- ❖ الحدود الزمنية: لقد تم التركيز على الفترة (2010-2020) حيث شهدت هذه الفترة تغيرات متسارعة في مجال الأسعار وكذلك في النفقات الحكومية المتزايدة.

## ❖ منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة ولتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بموضوع بحثنا ومن ثم ربط النتائج بالأسباب.

## ❖ دراسات سابقة للدراسة:

نظرا لحدثة الموضوع وتجده المستمر، فإن جل الدراسات الواردة فيه عبارة عن مقالات، ومن أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها خلال هذا الموضوع نجد:

- دراسة مروان محمد حسين فواعير (2022)، بعنوان دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، وكانت الإشكالية حول كيفية مساهمة السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، وتوصل الباحث إلى نتيجة أين قد يلجأ البعض إلى شراء السلع التي تعتبر مخزن جيد للقيمة مثل الذهب لمواجهة آثار التضخم. وقد يتجهون نحو الإستثمار في الأصول العقارية التي قد تحمي الأفراد من تراجع مدخراتهم في المستقبل في حالة ارتفاع معدل التضخم.
- دراسة مقراني عبد العزيز وبن عمرة عبد الرزاق (2021)، بعنوان أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2018)، وكانت الإشكالية حول كيفية تأثير كل من السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائري خلال الفترة (1990-2018)، وتوصل الباحث إلى نتيجة متمثلة في ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك من خلال المشاركة الكاملة بين السلطتين النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيرها.
- دراسة شوبار لياس (2021)، بعنوان أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وكانت الإشكالية كالتالي ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟، وتوصل الباحث إلى



نتيجة المتمثلة في أن للسياسة المالية الأثر الواضح على معدلات النمو الاقتصادي فالزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى رفع معدل النمو.

- دراسة حدادي عبد اللطيف (2016-2017)، بعنوان دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، وكانت الإشكالية حول واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر وما مدى فعاليتها في الحد من ارتفاع معدلات التضخم، وتوصل الباحث إلى نتيجة أن تفاعل بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر وهذا التفاعل لديه علاقة وأثر على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة وحتى خلال فترة التصحيح الهيكلي، كما أن السياسات النقدية والمالية في الجزائر شهدت عدة تطورات وتعديلات وإصلاحات حيث أن قانون 90-10 يعتبر المنحنى الرئيسي للسياسة النقدية، أيضا السياسة المالية عرفت عدة تطورات على مستوى النفقات والإيرادات ومعدلات الضرائب إلا أن ما ساعد على ذلك هو الارتفاع في أسعار النفط خلال الفترة قيد الدراسة.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة التضخم وكيفية مساهمة كل من السياسة المالية والنقدية في ضبط معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

#### ❖ صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع.
- تضارب في الإحصائيات.
- قلة المذكرات التي لها صلة بالموضوع في المكتبة.

#### ❖ هيكل الدراسة:

تتاولنا في هذا البحث فصلين كآآتي:

الفصل الأول، الجانب النظري للسياستين المالية والنقدية، والتضخم، إذ يتم استعراضه في ثلاثة مباحث، إذ تتاولنا الإطار النظري للسياسة المالية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الخلفية النظرية للسياسة النقدية، بينما المبحث الثالث يتناول عموميات حول التضخم.

أما الفصل الثاني يتناول الجانب التطبيقي تحت عنوان دراسة تحليلية بين السياسة النقدية والمالية ومعدلات التضخم في الدول النامية حالة الجزائر، الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فقمنا بتقديم تطور السياسة المالية في الجزائر في المبحث الأول، بينما المبحث الثاني يوضح تطور السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثالث يتناول أثر السياسة المالية والنقدية على ضبط معدلات التضخم، مع الإشارة إلى التمويل غير التقليدي.

# الفصل الأول

**تمهيد:**

بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين أنصار السياستين المالية والنقدية إلا أن التجارب التي حدثت ولا زالت تحدث في اقتصاديات الدول النامية وخاصة في السنوات الأخيرة، أوضحت أن السبيل لبلوغ الغايات ليس بتلك البساطة.

ويجدر الإشارة إلى أن التضخم مشكلة ومعضلة اقتصادية توصف بالعالمية تشهدها العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية، وتختلف حدة وشدة الظاهرة -الضغوط التضخمية- من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة وبحسب نجاعة السياسات الاقتصادية (السياسات المالية والسياسات النقدية)، حيث يزداد تأثير التضخم على اقتصاديات الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وتعتبر اقتصاديات الدول النامية بما فيها الجزائر من بين الاقتصاديات ذات البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، وما ساعد على ذلك هشاشة أنظمتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الجانب النظري للسياستين المالية والنقدية، والتضخم، وذلك من خلال ثلاث مباحث وهي:

- ❖ المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.
- ❖ المبحث الثاني: الخلفية النظرية للسياسة النقدية.
- ❖ المبحث الثالث: عموميات حول التضخم.

## المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

لا شك في أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات ومن بين أهمها السياسة المالية لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تأثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة الإطار النظري للسياسة المالية

## المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأدواتها

## الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

- يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (الاجتماعية والسياسية) خلال فترة معينة. ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الإستقرار الاقتصادي، التنمية والعدالة في التوزيع وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد (الإنكماش) فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد الوطني. ويجب أن نتذكر أن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة. (عبد المطلب، 2006، الصفحات 425-426)

- تمثل السياسة المالية أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على الانقلابات التي تنتاب الاقتصاد القومي والوصول بالدخل القومي إلى المستوى المرغوب. (محمدي، 2014، صفحة 174)
- يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الإتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الإتجاه الذي ترغبه الحكومة.

- وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع. (السيد و نجا، 2008، صفحة 221)
- السياسة المالية هي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة وذلك بهدف إنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تقتنيه من مبادئ.

### الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

تنقسم أدوات السياسة المالية إلى مجموعتين، غير المباشرة التي تتمثل في: "الموازنة العامة" و "الإنفاق العام" و "الإيرادات العامة" وعلى الأخص الضرائب بأنواعها. أما المباشرة تتمثل في: "تأطير الائتمان" و "حد أدنى من السيولة" و "ودائع مشروطة للإسترداد" و "عمليات مصرفية خاصة".

أ. غير المباشرة:

#### (1) الموازنة العامة للدولة:

لعل من الضروري الإشارة إلى أن دراسة الموازنة العامة للدولة مسؤولة على درجة عالية من الأهمية وخاصة مع الأخذ في الاعتبار تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ولا يخفى أن الموازنة العامة للدولة هي أول أداة رئيسية للسياسة المالية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها (عبد الحميد، 2003، صفحة 46)

#### (2) الإنفاق العام:

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الإنفاق العام، يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتطور هذا الدور، وبالتالي يلاحظ أنه مع تطور دور الدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" إلى "الدولة المنتجة" تطور تبعا لذلك الإنفاق العام حيث إزداد حجمه، وتعددت تقسيماته، وتحول لأن يكون من الأدوات الرئيسية للسياسات المالية. ومن ناحية أخرى مع تطور طبيعة المالية من "المالية المحايدة" إلى "المالية الوظيفية أو المعوضة" ثم إلى "المالية التخطيطية"، فقد تطورت دراسة الإنفاق العام وأصبحت تشكل جزءا رئيسيا وهاما من علم المالية العامة. (عبد الحميد، 2003، صفحة 54)

#### (3) الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفقتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواءا كانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف "الاقتصادية والاجتماعية والمالية".

ويفهم من هذا التعريف، أن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة بالطبع لا يتسع المجال لتحليل كل نوع بالتفصيل، ويفضل أمام هذا القيد، إعطاء فكرة إجمالية للأنواع المختلفة، ثم التركيز على أهم نوعين تقريبا من الإيرادات وهي الضرائب والقروض. (عبد الحميد، 2003، صفحة 63)

**ب. المباشرة:**

تشمل الأدوات المؤثرة على تطبيق السياسة النقدية، والتي تعمل على الحد من حرية ممارسة البنوك

والمؤسسات المالية لبعض أنشطتها (كما ونوعا) وتشمل مايلي: (خليل، 2014، صفحة 165)

### 1. تأطير الائتمان (L'encadrement de crédit):

هو ضبط حجم القروض الموزعة، وهي أداة كمية مباشرة.

ونجد في إصطلاح تأطير الائتمان مفهومين، الأول التأطير الشامل للائتمان ويعني ترك المبادرة للمصرف في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة له. والثاني هو التأطير الانتقائي الذي ينتج للمصرف حيزا ضيقا من المبادرة.

### 2. حد أدنى من السيولة:

تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة إلتزاماته بشكل فوري، من خلال إحتفاظه بأرصدة نقدية سائلة أو أصول يمكن تحويلها لنقد سائل بسهولة، دون تكبد خسارة.

### 3. ودائع مشروطة للاستيراد:

بموجب هذه الأداة، يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي، ونظرا لعدم رغبة أو قدرة المستورد تجميد أو توفير هذا المال يلجأ للاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد. ويؤدي هذا إلى التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد.

### 4. عمليات مصرفية خاصة:

يتدخل البنك المركزي لتفعيل سياسته النقدية، بمنح قروض لبعض القطاعات الأساسية للاقتصاد، وهو بذلك ينافس البنوك التجارية (بصورة دائمة أو مؤقتة)، عند عجزها أو رفضها لمنح القروض، وبالتالي تكمل نقصا في البنوك.

وتستخدم هذه الأداة في الدول التي تكون فيها السياسة النقدية محدودة الأثر، وتعتبر أداة غير مباشرة كمية تتميز بالانتقائية.

## المطلب الثاني: دور السياسة المالية وأهدافها

## الفرع الأول: دور السياسة المالية

يمكن تلخيص دور السياسة المالية بما يلي: (الوادي، خريس، و عباس، 2009، الصفحات 325-326)

1. **التأثير على الاستهلاك من خلال النفقات العامة:** والتي تعمل على تشجيع الاستهلاك بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الأمر بالنسبة للضرائب عندما تزيد الدولة نسبة الضرائب فهي تخفض الدخل المتاح لدى المستهلكين والعكس في حالة تخفيض الضرائب.
2. **التأثير على الاستثمار:** حيث يؤثر الإنفاق العام بشكل مباشر على الاستثمار، لان الإنفاق العام يتكون من إنفاق استهلاكي أو استثماري، ولهذا فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وكذلك فإن الإنفاق العام يؤدي في الحقيقة إلى زيادة الدخل المتاح والذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب على الإنتاج وهذا يؤدي حتما إلى زيادة الاستثمار، من ناحية أخرى تعتبر الإيرادات العامة سواء كانت ضريبية أو غير ضريبية ( الدين العام ) نوع من الادخار الإجباري الذي يحول الدخل من الاستهلاك إلى الادخار، والادخار يتحول بدوره إلى استثمار مباشر أو غير مباشر.
3. **التأثير على الأسعار:** حيث تلجأ الدولة في حالة التضخم إلى تقليل الإنفاق العام وزيادة الضرائب وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا بدوره يقلل الأسعار. أما في حالة الانكماش (الكساد) تقوم الدولة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب (نتيجة لزيادة الدخل المتاح)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
4. **التأثير على التوظيف:** حيث أن زيادة الطلب على عناصر الإنتاج يؤدي على زيادة التوظيف والاستخدام لعناصر الإنتاج، فيزيد الاستخدام والتشغيل للقوى العاملة وبالتالي المساعدة في التخلص من مشكلة البطالة.
5. **التأثير على زيادة الدخل وإعادة توزيعه:** لأن الانفاق الحكومي يعتبر بصورة أو بأخرى عملية خلق دخول جديدة لبعض فئات المجتمع، كما تقوم هذه السياسة بالتأثير على عملية إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب المفروضة على الفئات ذات الدخل المرتفعة، كما أن تقديم بعض السلع بصورة مجانية يعمل بصورة غير مباشرة على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المنخفضة.

## الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية العديد من الاهداف نذكر منها: (محمدى، 2014، الصفحات 182-183-184)

- أ. **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الإستخدامات العامة للحكومة والإستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من

القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أي استخدام آخر.

**ب. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف. وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها.

**ت. تحقيق النمو الاقتصادي:** تهدف السياسة المالية أيضا إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، فمن دراستنا السابقة لمنحنى إمكانية الإنتاج نجد أنه إذا كان المجتمع يعمل عند نقطة تقع داخل منحنى إمكانية الإنتاج، بمعنى ذلك أنه لا يوجد إستغلال كامل لموارد المجتمع، وبالتالي يجب إتباع السياسات المالية المثلى التي تعمل على نقل المجتمع من تلك النقطة إلى أي نقطة أخرى تقع على منحنى إمكانية الإنتاج. أما إذا وجد المجتمع نفسه في موقع على منحنى إمكانيات الإنتاج ذاته فإن النمو الاقتصادي يقتضي العمل على تحريك منحنى إمكانيات الإنتاج لأعلى بعيدا عن نقطة الأصل. وهنا يكون للسياسات المالية دورها الهام في تنمية الموارد وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال نقل منحنى إمكانيات الإنتاج بعيدا من نقطة الأصل.

**ث. تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** عندما يكون نمو توزيع الدخل بين فئات المجتمع غير مرغوب اجتماعيا فإن الحكومة يجب عليها التدخل لتحقيق عدالة في توزيع الدخل، فلا شك أن عملية النمو الاقتصادي قد يصاحبها اختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فيظهر التفاوت في الدخل والثروات، فهناك طبقات تزداد ثراء وأخرى تزداد فقرا، ومن هنا تستهدف السياسات المالية تقليل التفاوت بقدر الإمكان في الدخل وكفالة الضمان الاجتماعي.

**ج. تحقيق التوظيف الكامل:** تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد اخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينات من هذا القرن، فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيف الضرائب أو كلاهما معا، أو قد تقوم بتخفيض الأسعار الفائدة قصيرة



الأجل و تسهيل شروط الإئتمان مما يرفع من مستوى الطلب الكلي و يزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.

### المطلب الثالث: مزايا وصعوبات تطبيق السياسة المالية

#### الفرع الأول: مزايا السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بعدة مزايا، ومن أبرزها: (عزام و محمود، 2006، صفحة 219)

1. حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الإمتيازات الضريبية التي تمنح الاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
2. مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.
3. مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.
4. التأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الإعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية.

#### الفرع الثاني: صعوبات تطبيق السياسة المالية

تواجه السياسة المالية عدة صعوبات من بينها: (عزام و محمود، 2006، صفحة 220)

1. تعدد المراحل و الخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك فعلا ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة
2. إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة، ومجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة.

وبشكل عام تتوقف أهمية السياسة المالية في الدول النامية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الإدراك والوعي للوضع الاقتصادي والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي إضافة للاعتبارات السياسية والاجتماعية داخل الدولة.

## المبحث الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الخلفية النظرية للسياسة النقدية.

## المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة النقدية

## الفرع الأول: نشأة السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية المفهوم الرئيسي الذي تستخدمه الدولة في ظل النظام الرأسمالي، وتطبيق سياسته لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذه السياسة كانت محل جدل فكري. وظهر الإهتمام بها من طرف الفكر الإقتصادي خلال القرن (19)، وتطور لغاية الفكر المعاصر بقيادة "ميلتون فريدمان"<sup>1</sup>، وذلك عبر مجموعة مدارس تضم عدة مفكرين (كلاسيك، نيوكلاسيك، كينز، النقديين).

إهتم الكلاسيك بالسياسة النقدية، معتبرا إياها المكان الوحيد الذي تتدخل فيه الدولة، لأنه يناهز بالحرية الاقتصادية (دعه يعمل أتركه يمر). ونتيجة فرضياتهم الموضحة سابقا في عرض النظرية النقدية، كان هدفهم المحافظة على إستقرار الأسعار المرتبطة طرديا وتناسبيا بكمية النقود. أي أنهم يفصلون بين السوق النقدية والسوق الحقيقية.

أما كينز فركز على دور السياسة المالية، وناقش السياسة النقدية و بين إطار تطبيقها منتقدا بشدة ما جاء به الكلاسيك، و بذلك تراجع دور النظرية الكمية لعجزها عن معالجة أزمة الكساد العالمي (1929\_1930)، حيث تكلم عن الدخل الوطني والإنفاق أو الطلب الفعال، ورأى أن توازن سوق النقد يرتبط بعرض النقود المتعلق بالسلطات النقدية كما يرتبط بالطلب على النقد الذي يرجعه كينز لثلاثة دوافع معروفة، مستنتجا محددات  $M^d$  وهي  $(y, i)$  وأن توازن سوق السلع و الخدمات مرتبط بتبادل الادخار والاستثمار، وتوازن سوق النقد وسوق السلع والخدمات "كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي العام".

ويرى كينز محدودية السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة حيث  $(Min.i)$ ، كما أكد على عدم تناسبية  $M^s$  مع  $P$  وانتهاء العلاقة المباشرة لهما، إضافة لعدم التوازن الآلي للأجور والأسعار وهناك عوامل أخرى تتعلق بعدم فعالية السياسة النقدية. واقترح لذلك السياسة المالية، من خلال أثر الضرائب والإنفاق الحكومي، حيث درسها على المدى القصير، ودافع البعض على الفكر الكينزي في إطار تيار "ما بعد كينز"، وانتقده آخرون.

<sup>1</sup>ميلتون فريدمان: اقتصادي وأكاديمي أمريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1976 يعد من بين الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في

الاقتصاد، ولد في 31 تموز 1912، توفي في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

تيار النقديين (مدرسة شيكاغو)، أخذ من النظرية الكلاسيكية واستفاد من انتقادات الكينزيين، واعتمد على الفترة الطويلة وساعد ظهور أفكاره نتائج الحرب العالمية الثانية وترافق التضخم للكساد حيث ظهرت من جديد النظرية الكمية المعاصرة

بقيادة " فريدمان " وأعطى للسياسة النقدية دورا هاما، وتزامن هذا أيضا مع توجه آخر يعتمد على السياستين معا. (خليل، 2014، صفحة 147)

### الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية

مر تطور السياسة النقدية عبر أربعة مراحل تتمثل فيما يلي: (مفتاح، 2005، صفحة 99)

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية في مايلي:

**المرحلة الأولى:** تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال "جون باتيست ساي (say)"<sup>2\*</sup> وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل. وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها أنا ذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقدير الحل في تلك الفترة.

<sup>2\*</sup>جان باتيست ساي: هو مفكر وعالم اقتصاد ولد في ليون في 5 يناير 1767 وتوفي في باريس في 14 نوفمبر 1832، يعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر

**المرحلة الثانية:** تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"<sup>3</sup> الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، هكذا بدأ كينز أن السياسة المالية أولاً قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دوراً أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز هذه النظرية على جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلام السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية عن علاج الاختلالات.

**المرحلة الثالثة:** إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النفاض في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامه "مالتون فريدمان"، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.

عندما انتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979 وريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979\_1982 قمة عصر النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد البطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيراً بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.

**المرحلة الرابعة:** احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينات خصوصاً في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر

<sup>3</sup> \* جون مينارد كينز: هو اقتصادي أمريكي، ولد في 19 فبراير 1873 في كامبريدج في الولايات المتحدة، وتوفي في 17 يونيو 1938، أحد أكثر الاقتصاديين نفوذاً في القرن العشرين، ساهمت أفكاره في أحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي.

النقدون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني وخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام.

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعي عليهم النقدون ومازلوا يقدمون امتيازات السياسة المالية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكتملة للسياسة المالية، ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية.

بينما النقدون صبوا جم هجومهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر"<sup>4</sup> الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام أخرى، فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.

### المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية وأدواتها

#### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

- يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة. (عبد الحميد، 2003، صفحة 90)
- تعريف "جورج بارنت"<sup>5</sup>: هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد، من أجل ضمان استقرار الصرف.
- تعريف "فوزي القيسي"<sup>6</sup>: هي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية، بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية. (خليل، 2014، صفحة 149)

<sup>4</sup> والتر هيلر: هو اقتصادي، وأستاذ جامعي أمريكي، ولد في بوفالو، نيويورك، كان عضوا في الحزب الديمقراطي الأمريكي، وكان عضوا في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، توفي عن عمر يناهز 72 عاما، بسبب شلل القلب.

<sup>5</sup> جورج بارنت: هو ضابط أمريكي، ولد في 9 ديسمبر 1859 في لانكستر في الولايات المتحدة، وتوفي في 27 أبريل 1930 في واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة

<sup>6</sup> فوزي القيسي: هو اقتصادي وأكاديمي عراقي، ولد سنة 1926 وتوفي سنة 1979، قضى طفولته في محلة بني سعيد في بغداد. حصل على الدكتوراه في سنة 1958.

- وعرفها "Johnson"<sup>7\*</sup> بأنها الساسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. (الغالي، عبد الأسدي، و الأعرجي، 2022، صفحة 251)
- من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أبرز العناصر المكونة للسياسة النقدية والتي تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتغير مع الوقت، وإحداث أي أثر على الاقتصاد يكون من خلال إستقرار المستوى العام للأسعار، ومعدلات الفائدة، وكل هذا في ظل وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية والمتمثلة في السلطات النقدية (البنك المركزي مثلا) <sup>8\*</sup>.

### الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية فيما يلي: (محمدي، 2014، الصفحات 171-172)

1. **سياسة تغير سعر الخصم:** سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عندما يقدم قروضه إليها، فعندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي، فيزداد حجم القاعدة النقدية ويزيد حجم العرض النقدي (سياسة نقدية توسعية). أما إذا قام البنك المركزي برفع سعر الخصم، سيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي، ويقل حجم القاعدة النقدية مما يترتب عليه تخفيض حجم العرض النقدي (سياسة نقدية انكماشية) ويلاحظ في هذا الصدد أن البنك المركزي يضع القواعد المنظمة للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك التجارية إلى الحصول على القروض المخصصة، وذلك بهدف منع إساءة استخدام القروض المخصصة. والأثر المباشر لسعر الخصم على حجم القروض المخصصة يتمثل في أن سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، ومن ثم تقلل البنوك التجارية من حجم ما تأخذه من القروض المخصصة، كما أن تخفيض سعر الخصم يقلل من تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، ومن ثم تزيد البنوك التجارية من حجم ما تأخذه من قروض مخصصة.
2. **سياسة السوق المفتوحة:** تعرف سياسة السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات في السوق المفتوحة، والهدف منها هو التأثير على حجم العرض النقدي من خلال التأثير على مستوى الاحتياطات المملوكة للبنوك التجارية. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء سندات من السوق المفتوحة، فسيترتب على ذلك زيادة حجم القاعدة النقدية، ويزداد حجم

<sup>7\*</sup> دان جونسون Johnson: هو رجل أعمال أمريكي-كندي وخبير في الاقتصاد الجزئي. يشغل حالياً منصب أستاذ مشارك ورئيس قسم الاقتصاد في كلية كولورادو. كان أبرز أبحاثه هو التنبؤ بالميداليات الذهبية الأولمبية.

<sup>8\*</sup> من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التعاريف السابقة.

العرض النقدي (سياسة نقدية توسعية)، أما إذا قام البنك المركزي ببيع سندات في السوق المفتوحة، فالأثر المترتب على ذلك هو انكماش حجم النقد المتداول، وبالتالي انخفاض حجم العرض النقدي (سياسة نقدية انكماشية). وتتميز عمليات السوق المفتوحة بالرقابة الكاملة من قبل البنك المركزي على حجم عملية السوق المفتوحة، والتحكم في الحجم المطلوب إحداثه لتغيير العرض النقدي، ويتم ذلك من خلال شراء أو بيع حجم كبير أو صغير من الأوراق المالية.

**3. نسبة الاحتياطي الإجباري:** حيث تعلم البنوك المركزية أعضائها بمقدار الأموال التي يجب عليهم الاحتفاظ بها كل فترة، لا يحتاج الجميع إلى كل أموالهم كل يوم لذلك فمن الأمن أن تقرض البنوك معظمها، بهذه الطريقة لديهم ما يكفي من النقود في متناول اليد لتلبية معظم طلبات الاسترداد. في السابق كان هذا الاحتياطي المتطلب 10%، ومع ذلك اعتباراً من 26 مارس 2020 قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض متطلبات الاحتياطي إلى الصفر. عندما يريد البنك المركزي تقييد السيولة فإنه يرفع متطلبات الاحتياطي، وهذا يعطي البنوك أموالاً أقل للاقتراض. عندما تريد توسيع السيولة فإنها تقلل من المتطلبات وهذا يعطي البنوك الأعضاء المزيد من الأموال للاقتراض. نادراً ما تقوم البنوك المركزية بتغيير متطلبات الاحتياطي لأنها تتطلب الكثير من الأعمال الورقية للأعضاء، ويطلق عليها اسم الاحتياطي القانوني أو نسبة الاحتياطي المطلوب. على سبيل المثال إذا زادت السلطات النقدية مبلغ الاحتياطي المطلوب، فإن البنوك التجارية تجد أموالاً أقل متاحة لإقراض عملائها، وبالتالي ينخفض عرض النقود.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية وعوامل نجاحها

#### الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

وتتمثل في مايلي:

##### 1. الأهداف الأولية:

هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للسلطة النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها ومن خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية وتتمثل الأهداف الأولية للسياسة النقدية فيما يلي:

##### • مجتمعات الاحتياطات النقدية:

وتتضمن القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور (أوراق نقدية + النقود المساعدة)، الودائع وكذا الاحتياطات



المصرفية لدى البنك المركزي، والنقود الموجودة في خزائن البنوك، فيما تشمل احتياطات الودائع الخاصة بالاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الاخرى، أما الاحتياطات الغير المقترضة فتساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة. (مفتاح، 2005، صفحة 124)

● **ضبط ظروف سوق النقد:**

وتتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الارصدة البنكية واسعار الفائدة الاخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في نمو معدل الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط القراض الاخرى. (أبو الفتوح، 2001، صفحة 134)

وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض. (مفتاح، 2005، صفحة 134)

2. **الاهداف الوسيطة:**

وهي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي والتي من خلال التأثير عليها وضبطها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وهي:

● **معدل الفائدة:**

إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة اخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية وفي هذا الخصوص تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية وفي نفس الوقت. (ملاك، 2000، الصفحات 193-195)

● **سعر الصرف:**

أن سعر الصرف البلد هو مؤشر إيجابي حول الاوضاع الاقتصادية لبلد ما، كما أن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام من حيث التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر الصرف اتجاه العملات الاخرى، وقد يكون عاملا في تخفيض التضخم وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

فإن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن إستقرار معدل سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد نحو العالم الخارجي.

● **المجمعات النقدية:**

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات

بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتكمن أهمية هذا الهدف في كونه يعطي معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات وبالتالي تسمح للسلطات باتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب. (قدي، 2003، الصفحات 64-78)

### 3. الاهداف النهائية:

تأتي الاهداف النهائية للسياسة النقدية كمحصلة أو كنتيجة لتحقيق كل من الاهداف الأولية ومن ثم التأثير على الاهداف الوسيطة قصد الوصول إلى الاهداف النهائية والتي سوف نحاول إبرازها فيما يلي:

#### • استقرار الأسعار:

تسعى السلطات النقدية إلى العمل على التقليل من التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار لما لهذه التغيرات من آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية وبالتالي على الاقتصاد ككل.

#### • تشجيع النمو الاقتصادي:

تسعى جميع حكومات العالم إلى تحقيق هذا الهدف ويقصد بالنمو زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى وينتج عنه زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، حيث تحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار حيث أن السياسة النقدية التوسعية تستطيع المحافظة على سعر الفائدة منخفضة مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي. (عجمي و العناني، 2009، صفحة 260)

#### • تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، (شليبي، 1992، صفحة 95) ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، و الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الاموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

• تحقيق مستوى عال من الاستخدام(العمالة):

يرى الاقتصاديون بأن مستوى العمالة الكاملة هو ذلك المستوى الذي يجد فيه كل راغب وقادر على العمل فرصة عمل، وتقوم السياسة النقدية بدور مهم في تحقيق مستوى التوظيف الكامل وبالتالي تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الكلي الفعال وزيادة الاستثمار، وأهم طريقة متبعة في ذلك هي زيادة المعروض النقدي فتنخفض أسعار الفائدة ما يؤدي إلى إقبال رجال الاعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة.(حمداني و بناي، 2021، صفحة 55)

الفرع الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية

نجاح السياسة النقدية يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط من أبرزها:(ستيتو و بن بوزيان، 2007، صفحة 80)

1. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة لا بد من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين.
2. لا بد من توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة.
3. العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
4. العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.
5. لا بد من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها.
6. تكثيف البيئة المصرفية، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد على السوق القائم على المنافسة والتنافسية.
7. يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة).
8. تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين واتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد مع تكرير وسائل الدفع وتعميم استعمالها.

**المبحث الثالث: عموميات حول التضخم**

إن ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في الحياة الاقتصادية والمالية، وأوفرها قسطاً في الدراسات الاقتصادية، لذلك فإننا لا نجد مفهوماً واحداً لهذه الظاهرة، وإنما هناك مفاهيم عدة ارتبطت أساساً بالفكر والنظام ودرجة التطور الاقتصادي. وهذا ما أدى بدوره إلى اختلاف النظريات المفسرة لها من خلال تعدد الأسباب المنشأة لها. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التضخم، مظاهره وآثاره.

**المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه**

ليس للتضخم معنى واحد أو مفهوم واحد، بل اختلف تعريفه عند العلماء والباحثين باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه.

**الفرع الأول: تعريف التضخم**

التعريف الخاص بكلمة التضخم والذي ساد في الفترة الواقعة خلال الحرب العالمية الأولى ليس نفسه الذي ساد أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

فكلمة التضخم لها عدة معاني لدى العلماء الماليين والاقتصاديين. لأن كل منهم يبني مفهومه لهذه الكلمة ويحدد مقصودها بناء على أسس وضوابط اقتصادية اختلفت بها.

- المقصود بكلمة التضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حسب العلماء هو:
  - إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى. ولكن هذا المفهوم تغير منذ الحرب العالمية الثانية والفترة التي بعدها. حيث أصبح المقصود منه هو:
  - فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة، بحيث تصبح الزيادة في النقد الصادر أكبر من كل زيادة تصاحبها في السلع والخدمات، ولا شك أن القائلين بهذا المعنى إنما تأثروا بالنظريات والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين العالميتين.

وقد كان من نتيجة هذا الاختلاف في المقصود بكلمة التضخم اختلاف التعاريف له وتعدد أنواعه.

وغالباً ما يقصد بالتضخم الارتفاع غير الطبيعي للأسعار. (غازي، 2000، الصفحات 9-10)

- تعددت تعريفات التضخم ونذكر منها: (نجاح، 2015، صفحة 297)
  1. التضخم ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ويقاس عادة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2. يعرف قاموس الكلية الأمريكية التضخم بأنه توسع غير ملائم في عملة البلد بإصدار نقد ورقي لا يمكن سداد قيمته عينيا (أي الذهب).

3. التضخم ارتفاع جوهري في الأسعار ناتج عن توسع غير ملائم في النقود الورقية والائتمان المصرفي.

• يعرف التضخم بصفة عامة " بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن " وهذا هو التعريف العام والشائع للتضخم. (السيد و نجا، 2008، صفحة 288)

### الفرع الثاني: أنواع التضخم

يتحدث الاقتصاديون عن أنواع عدة من التضخم نذكر منها:

#### 1. التضخم الحقيقي: - (True Inflation)

طبقا لكينز يحدث التضخم الحقيقي عندما لا يترتب على زيادة الطلب الإجمالي زيادة الناتج، ويحدث ذلك عندما تكون مرونة الناتج على الطلب الإجمالي مساوية للصفر.

#### 2. التضخم المعتدل والتضخم الحاد: - (Moderate & Sharp Inflation)

يفرق بحسب نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار وطول فترة استمرارية هذا الارتفاع بين التضخم المعتدل والتضخم الحاد. فالارتفاع في الأسعار بنسبة 1% أو 1.5% يمكن أن لا يكون تضخما خطيرا وذلك لأسباب منها أن التحسينات في جودة سلع عديدة والتي تؤخذ بالاعتبار في قياس مستوى الأسعار، يمكن أن تبرر ارتفاعا محدودا في الرقم القياسي للأسعار.

ولكن لا يمكن تجاهل الارتفاع في مستوى الأسعار بنسبة 2% أو 3% إذا استمر لسنوات عديدة إلا إذا تبع بانخفاض في مستوى الأسعار أو بفترة ممتدة لاستقرار الأسعار. (نجاح، 2015، صفحة 300)

#### 3. التضخم الجامح: -

وهو الارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار، الذي يحدث خلال فترة زمنية قصيرة، ويترتب عليه انهيار قيمة العملة والنظام النقدي بأكمله ويحدث عادة في أعقاب الأزمات أو الحروب.

#### 4. التضخم الزاحف: -

وهو ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار، ولكن يستمر لفترة زمنية طويلة ويترتب عليه انخفاض مستمر في قيمة العملة. (السيد و نجا، 2008، صفحة 289)

## 5. التضخم المكبوت: -

في هذا النوع لا يظهر التضخم في صورة ارتفاع في الأسعار حيث تتدخل الدولة بوسائل معينة لمنع الارتفاع في الأسعار من الظهور عن طريق تثبيت الأسعار بوسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم ومنع الارتفاع في الأسعار من الظهور.

وعلى الرغم من عدم ظهور ارتفاع الأسعار في هذا النوع من التضخم إلا أنّ التضخم المكبوت يكون واضحا في عدة مظاهر أخرى من أهمها: -

- اختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور السوق السوداء.
- ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التي تعرض السلع بالسعر الثابت.
- انخفاض وزن عبوات السلع وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت.

ويعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع لأنه يؤدي إلى إهمال علاج السبب الحقيقي لحدوث التضخم مما يؤدي إلى تفاقم إثارة السلبية داخل الاقتصاد. (عطية ناصف، 2007، صفحة 250)

## المطلب الثاني: مظاهر وأثار التضخم

## الفرع الأول: مظاهر التضخم

إن ارتفاع الأسعار لا يعني بالضرورة وجود تضخم لأن الارتفاع في أسعار بعض السلع يقابله انخفاض في أسعار السلع الأخرى من ثبات معدل مستوى الأسعار، ومن هنا تتجلى بوادر التضخم في النقاط التالية:

## أولاً: الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار (انخفاض القوة الشرائية)

إن هذه الخاصية تؤكد على أن التضخم ليس بالظاهرة المؤقتة وليس لها صفة موسمية كذلك، كما أن الارتفاع لا يحصل في أسعار جميع السلع والخدمات في وقت واحد بنسب.

يرجع إلى ضعف الثقة لهذه العملة نظرا لتدهور قوتها الشرائية فتكثر عمليات التخلص منها والاحتماء بالذهب باعتباره يؤدي وظيفته كمستودع للقيمة أو الثروة، في مثل هذه الحالات ومتساوية بل بعضها ومنها ينتقل إلى غيرها كل حسب أهميتها وعلاقتها بإنتاج وتبادل السلع والخدمات. (شيخة، 2003، صفحة 118)

## ثانياً: ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية

هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب أثناء التضخم لأن ما يحمله الذهب من صفات سلعية تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب كبقية السلع، لكن ما يميز الذهب عن غيره من السلع هو أن الارتفاع في الأسعار

غالبا ما يتجاوز الارتفاع في أسعار السلع الأخرى، والسبب يكمن في الصفات والوظائف النقدية التي يتمتع بها الذهب والتي أهلته نفسيا وتاريخيا أكثر من غيره باعتباره أفضل بديل عن النقود في فترات التضخم لذلك فإن معدلات الزيادة في الطلب عليه عادة ما تفوق معدلات الزيادة في الطلب على السلع الأخرى عند انتشار التضخم. (شيخة، 2003، صفحة 120)

### ثالثا: ارتفاع الأسعار للعمات الأجنبية مقابل العملة المحلية

إن مجرد ظهور التضخم واستمراره لا يبرر انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات العوامل الأخرى أو حيادها، فإن أسعار صرف العملات اتجاه بعضها تتجه نحو الاستقرار، لأن انخفاض القدرة الشرائية بهذه العملات يحصل بمعدل متساوي ولكن عندما يرتفع معدل التضخم في دولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى، وتتعرض عملة هذه الدولة للانخفاض مقابل العملات الأخرى إضافة لذلك قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية عندما تتسع عمليات استبدال العملة المحلية (الضعيفة من جراء التضخم) بالعملات الأجنبية (القوية بسبب انخفاض التضخم) بهدف التخلص من مخاطر استمرار الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

### رابعا: ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (كالأراضي، المباني، ...)

إن الاحتفاظ بالنقود في فترات التضخم يعرض حاملها لتناقص قيمتها وخسارة جزء متزايد من قوتها الشرائية ولتجنب ذلك يلجأ الأفراد إلى شراء الأصول الأخرى نظرا للارتفاع المستمر في الطلب عليها مما يزيد من حدة الارتفاع في أسعار المباني، الأراضي... وانتشار عمليات المضاربة بها (شراؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى)، لأن جزءا هاما من الثروات يبتعد عن الاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية خاصة عند انتشار التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية بسبب التضخم مما يضعف من دوافع الاستثمار في مثل هذه المجالات ذات الأجل الطويلة والتي تدر إيراداتها إلا بعد الانقضاء من فترة البدء بها بالإضافة إلى كونها محفوفة بالمخاطر في تلك الظروف.

لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجالات الاستثمار ذات الإيراد المضمون والسلع ومن المعروض. ثم إن شراء الأراضي والمباني هو من هذا النوع الأخير من مجالات الاستثمار. (عطوان، 1989، صفحة 12)

### الفرع الثاني: آثار التضخم

خلال فترات التضخم تتغير الأسعار السلع بطريقة عشوائية حيث ترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعا كبيرا وتظل أسعار سلع أخرى ثابتة... كما يحدث أيضا تغيير في مستويات الدخل النقدية بطريقة عشوائية.

ويترتب على ما سبق ظهور بعض الآثار السلبية للتضخم اقتصاديا واجتماعيا ويمكن إجمالها فيما يلي:  
(الفتح، 2015، صفحة 320)

### 1) الآثار الاقتصادية:

- أ. الإخلال بكفاءة الوحدة النقدية في القيام بوظائف النقود كأداة قياس القيم في التبادل وكأداة وفاء بالحقوق والديون، مما يترتب على ذلك من إعاقة للتبادل وتقليص لحجم السوق وإعاقة التوسع في التقسيم الفني للعمل والحرمان من الفرص الممكنة لزيادة الإنتاجية ومن فورات داخلية وخارجية.
- ب. من المعلوم أنّ كل نظام أسعار يقابله تخصيص معين للموارد، فإذا ما كان نظام الأسعار قبل التضخم محققا للكفاءة في تخصيص الموارد فإن ارتفاع الأسعار يخل بتحقيق هذه الكفاءة مالم يكن ارتفاعا محايدا بمعنى حدوث التضخم بالنسبة ذاتها في كل مورد من الموارد محل التخصيص.
- ت. انخفاض حجم الادخار والاستثمار.
- ث. انخفاض صافي الصادرات.
- ج. انخفاض مستوى الرفاهية وتقليص نطاقها

### 2) الآثار الاجتماعية:

- أ. تجريد شرائح اجتماعية من مستوى كفايتها وإحاقها بالفقراء والمساكين.
- ب. زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروات.
- ت. انخفاض المحتوى الحقيقي لنفقات الرفاهية الاجتماعية.
- ث. انخفاض المستوى الصحي والغذائي والتعليمي لمزيد من الشرائح الاجتماعية بما يمكن أن يكون لذلك من آثار سلبية على التوظيف والإنتاجية الإجمالية للمجتمع.
- ج. تفشي الأمراض وخروج الأضغان وتفشي الجريمة والاضطرابات السياسية.
- ح. تفشي الشعور بالتهميش والظلم وهو من أكبر المخاطر التي تعيق التنمية بل وقد تؤدي بها.

المطلب الثالث: أساليب تقدير قيمة التضخم ووسائل علاجه

#### الفرع الأول: أساليب تقدير قيمة التضخم

لقد اتفق جميع الخبراء أنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه. إذ يمكن قياس التضخم من خلال ثلاث طرق مختلفة هي:

#### 1. طريقة الأرقام القياسية.



2. طريقة الفجوات التضخمية.

3. طريقة فائض المعروض النقدي.

### 1. طريقة الأرقام القياسية:

الرقم القياسي مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي طرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو يستخدم مثلاً لقياس التغير في أسعار السلع، أو في حجم إنتاجها، أو في كميات المبيعات منها أو حجم السكان أو أجور العمال.

وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها مايلي:

- الرقم القياسي البسيط
- الرقم القياسي لاسبير (La speyres). المرجع بكميات فترة الأساس.
- الرقم القياسي باش (Paache.Index) المرجع بكميات فئة المقارنة.
- الرقم القياسي الأمثل رقم فيشر (Fisher Index). (هتهات ، 2006/2005، الصفحات 221-222)

### 2. طريقة الفجوات التضخمية:

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية: وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة. في الاقتصاد بين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي، الانفاق الوطني المقدر بالأسعار الجارية، وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلاف بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي منه.

الفجوة التضخمية = الطلب الكلي النقدي - الدخل الوطني الحقيقي

(هتهات ، 2006/2005، صفحة 232)

### 3. طريقة فائض المعروض النقدي:

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج. وهذه الطريقة يقوم باتباعها صندوق النقد الدولي، وهو الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كما يلي:

$$F = \Delta M - \frac{M}{Y} \times \Delta Y$$

**F:** الفجوة التضخمية.

$\Delta M$ : التغير في عرض النقود.

$\Delta Y$ : التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

$\frac{M}{Y}$ : الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود).

تتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين عدم الزيادة في هذه الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية. (هتاهات ، 2005/2006، صفحة 232)

### الفرع الثاني: وسائل علاج التضخم

تختلف السياسات العلاجية لمشكلة التضخم باختلاف السبب في ظهور هذه المشكلة. فعلاج التضخم يعني علاج السبب وراء ظهور هذه المشكلة. وقد اتضح من الجزء السابق وجود عدة أسباب لظهور المشكلة وقد يحدث التضخم لسبب واحد أو لعدة أسباب مجتمعة.

#### 1. السياسات النقدية:

ترتكز هذه السياسات على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي. حيث تتفق العديد من جهات النظر في أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية، فالإفراط في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم، ذلك أن زيادة العرض النقدي هي التي تدفع الأجور إلى الارتفاع وتشتعل نار التضخم في داخل الدولة.

#### 2. السياسات المالية:

ترتكز هذه السياسات على أن ضبط معدلات التضخم يتطلب تخفيض عناصر الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك، من خلال رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية خاصة السلع الكمالية مما يشجع على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار. كما يمكن استخدام السياسة المالية لتشجيع الاستثمار في مجالات مرغوبة من خلال استخدام سياسة ضريبية تمييزية.

بالإضافة إلى ضبط الإنفاق الحكومي وترشيده خلال تخليصه من كافة وجود الإنفاق غير الضرورية.

(عطية ناصف، 2007، الصفحات 261-262)

### 3. سياسات الأجور:

ترتكز هذه السياسات في علاجها للتضخم على ضرورة ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العرض الكلي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن إصلاح وتعديل الهيكل الإنتاجي للدولة من خلال التركيز على زيادة الوزن النسبي للقطاع الصناعي من خلال اتخاذ الدولة لسياسات معينة تشجع على الإستثمار في هذا القطاع سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب وحل مشاكل الوحدات الصناعية القائمة.

هذا فضلا عن أن تنويع هيكل للإنتاج الزراعي يساهم في تخفيض حدة التقلبات في حصيللة العملة الأجنبية والمساعدة في إستقرار الأسعار. (إيمان، 2008، صفحة 292)

### 4. سياسات القيود المباشرة:

تعتبر سياسة القيود المباشرة وسيلة من وسائل التخفيض من آثار التضخم، ولم يكن الغرض من استخدام هذه السياسة مجرد إيقاف تيار ارتفاع الأسعار فحسب، وإنما كان لها أغراض اجتماعية أخرى تهدف على الحصول الطبقات محدودة الدخل على السلع الضرورية والأساسية. (الروبي، 1984، صفحة 502)

## خلاصة الفصل:

يتضمن الفصل إلقاء نظرة عامة على الدور الذي تلعبه السياسة المالية والنقدية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التضخم، وكذلك الكشف عن الأدوات والآليات التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق الأهداف. كما يتناول الفصل أيضا تحليلا لأنواع التضخم وما يمكن أن يسببه كل نوع منه، فضلا عن العوامل التي تؤثر في مستويات التضخم مثل العرض والطلب وتكلفة المواد الخام وغيرها. ويتم من خلال هذا الفصل الإشارة إلى الدول النامية والتحديات التي تواجهها في مكافحة التضخم والحفاظ على الاستقرار النقدي والمال، كما أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين السياسة المالية والنقدية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية من بينها الجزائر وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

من خلال الفصل السابق نؤكد أنه للوصول إلى نتائج إيجابية وأهداف اقتصادية هامة وللوصول إلى الاستقرار الاقتصادي يجب الاعتماد على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لأنه هناك تكاملا قويا بينهما ونقاط التقاء عديدة منها المستوى العام للأسعار والدخول... الخ من جهة، والتفاعل بينهما يؤدي إلى حالتي الركود والتضخم من جهة أخرى.

فاقتصاديات الدول النامية عرفت عدة تحولات اقتصادية والجزائر واحدة من الدول النامية، حيث عرفت عدة تطورات خاصة على مستوى السياسة المالية والنقدية عقب حصولها على الاستقلال السياسي، حيث انتهجت عدة خطط تنموية من أجل خلق توازنات بين السياستين والوصول إلى اقتصاد قوي. ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة تحليلية بين السياسة النقدية والمالية ومعدلات التضخم في الدول النامية حالة الجزائر. وذلك من خلال ثلاث مباحث وهي:

- ❖ المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر.
- ❖ المبحث الثالث: أثر السياسة المالية والنقدية في ضبط معدلات التضخم في الجزائر.

### المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات التي تعتمدها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية ودفع تنميتها سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي والثقافي معتمدة في ذلك على أدواتها المتخصصة في مجال علم المالية والذي يعتبر علم قائم بذاته، والذي يحمل في طياته النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة، فالسياسة المالية باعتبارها قاعدة علم المالية ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإنفاق العام تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة ومن بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر كافة القطاعات، وبتطور الدولة عرفت السياسة المالية عدة تطورات من الدور الحيادي إلى الدور التدخلية في الحياة الاقتصادية.

### المطلب الأول: الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. (شوبار، 2021، صفحة 518)

الفرع الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)

الجدول رقم (1-2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

إيرادات المحروقات (الجبائية البترولية)	إيرادات خارج المحروقات		إجمالي الإيرادات العامة	السنوات
	إيرادات غير جبائية	إيرادات جبائية		
2905,0	189,8	1298,0	4392,9	2010
3979,7	283,3	1527,1	5790,1	2011
4184,3	246,4	1908,6	6411,3	2012
3678,1	248,4	2031,0	5957,5	2013
3388,4	258,5	2091,4	5738,3	2014
2373,5	374,9	2354,7	5103,1	2015
1781,1	846,8	2482,2	5110,1	2016
2372,5	1147,2	2663,1	7389,3	2017
2776,2	105,0	3033,0	8627,2	2018
2714,4	152,0	3041,4	8557,5	2019
2200,3	209,5	3046,8	7823,1	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (بنك الجزائر 2013-2017)، (قانون المالية،

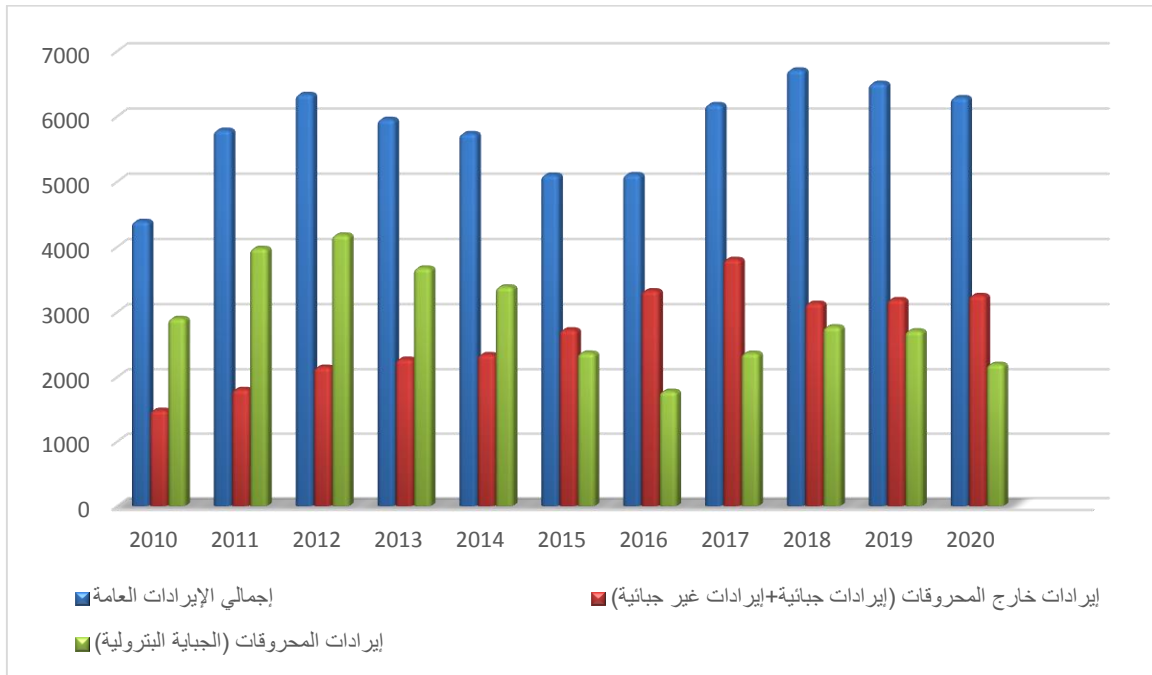
2018،2019،2020)

شهد إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر تزييدا ملحوظا إذ بلغت 6339,3 مليار دج عام 2012 مقارنة بالعام 2010 إذ بلغت 4392,9 مليار دج، لتشهد بعدها عام 2013 إجمالي الإيرادات العام انخفاضا بنسبة 6,02% حيث سجلت 5957,5 مليار دج، رغم الارتفاع في الإيرادات العادية (الجبائية) ب 6,41%، أي من 1908,6 مليار دج عام 2012 إلى 2031,0 مليار دج عام 2013، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن كاف لتعويض الانخفاض الذي شهدته إيرادات الجبائية البترولية إذ بلغت هذه الأخيرة 3678,1 مليار دج عام 2013 مقابل 4184,3 مليار دج عام 2012، ليستمر الانخفاض ليبلغ حدة الأدنى 5103,1 مليار دج عام 2015، لتشهد بعدها إجمالي الإيرادات العامة تزييدا ملحوظا



ليستمر الارتفاع ليبلغ حده الأقصى 671,2 مليار دج عام 2018 ويرجع ذلك لارتفاع كل من الجباية البترولية والإيرادات العادية (الجبائية) نتيجة لارتفاع حصة الضرائب على الدخل الإجمالي بسبب تحسن الأجور وكذلك ارتفاع الضريبة على أرباح الشركات بسبب زيادة حجم الاستثمارات. وعليه فإنه على الرغم من الانخفاض الكبير المسجل على الإيرادات غير الجبائية والذي بلغ حده الأدنى 105,0 مليار دج، لتراجع مرة أخرى إجمالي الإيرادات العامة إلى 7823,1 مليار دج عام 2020 ويعود السبب في ذلك الانخفاض الجباية البترولية بمقدار 575,9 مليار دج مقارنة بما كانت عليه عام 2018، حيث أن هذا الانخفاض لم يكن كافيا لتغطيته الارتفاع المتزايد في الإيرادات غير الجبائية والمقدر ب 100% في مقابل شبه الاستقرار في الإيرادات العادية (الجبائية)، والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل (1-2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (1-2)

من خلال استقراء الجدول والشكل أعلاه نلاحظ سيطرة وهيمنة إيرادات المحروقات (الجبائية البترولية) على الإيرادات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من العام 2010 إلى العام 2014، لتحل محلها بداية من العام 2015 الجباية العادية، ويرجع هذا لعدة عوامل والتي منها:

- كثرة الإعفاءات الضريبية والامتيازات أو التخفيضات الدافعة إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما أدى إلى اللجوء إلى الغش والاحتيايل أحيانا بسبب المزايا التي يسعى الكثير للاستفادة منها.

- اللجوء نحو التهرب الضريبي بسبب كثرة القطاعات الموازية، وضعف تأهيل الإدارة الضريبية.
- تطور حصيلة الجباية البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

### الفرع الثاني: مفاهيم حول الجباية البترولية و(جباية عادية-جباية غير عادية)

- 1- جباية بترولية: يمكن تعريف العوائد البترولية بأنها " تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد". (بوطيب و غزالي، 2019، صفحة 56)
- 2- الإيرادات العادية: وهي تتكون من مداخيل الأملاك الوطنية أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كانت ملكية الدولة إما عامة أو خاصة، إضافة إلى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية.
- 3- الإيرادات غير العادية: ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض والإصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكاتها، والهبات والوصايا. (بوثلجة، 2021-2022، صفحة 58)

### المطلب الثاني: النفقات العامة

يمكن تعريف الانفاق الحكومي على أنه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة". ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى. (شوبار، 2021، صفحة 517)

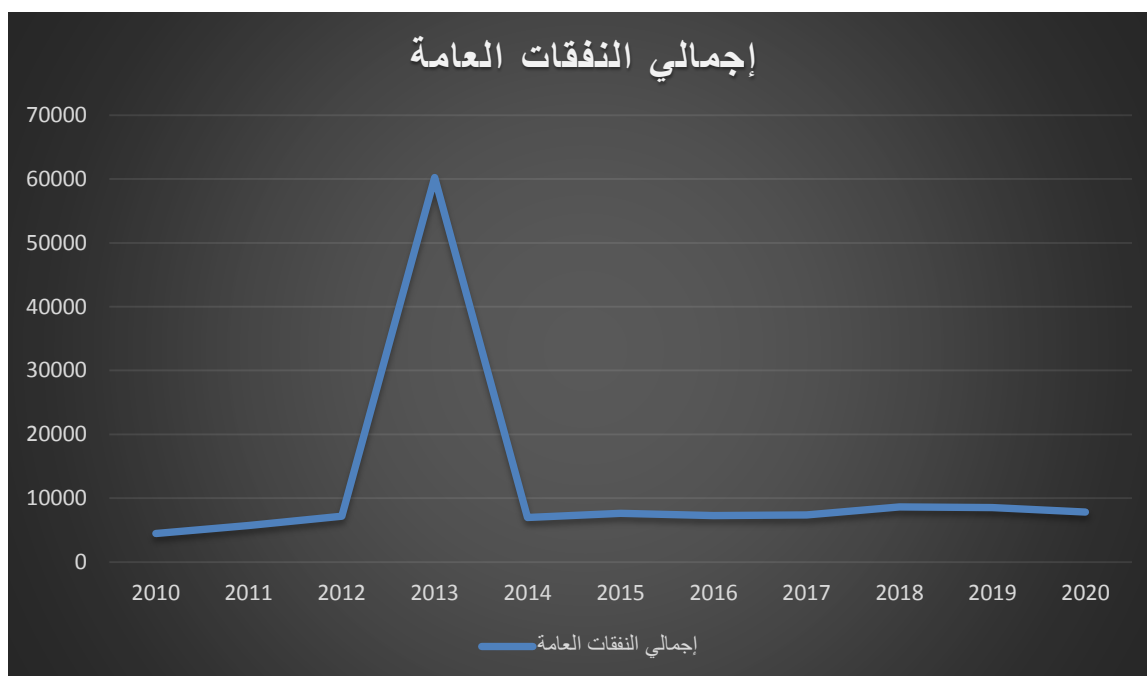
الجدول (2-2): يوضح تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر (2010-2020)

الوحدة مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي النفقات العامة	4466,94	5731,1	7169,9	6024,32	6995,7	7656,3
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	//
إجمالي النفقات العامة	7297,5	6182,8	6714,2	6507,9	6278,9	//

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعينة

الشكل رقم (2-2): يوضح تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-2)

من الجدول والشكل نلاحظ زيادة طفيفة في النفقات العامة للفترة (2010-2017)، أما من سنة 2012 إلى 2014 انخفضت النفقات العامة، لترجع وتحسن سنة 2015 لتصل إلى حوالي 7389,3 مليار دينار سنة 2017 لترتفع سنتي 2018 و 2019 بمعدل 8592,5 وقد سجل انخفاض سنة 2020 حيث وصل إجمالي النفقات العامة إلى 7823,1 مليار دينار.

#### الفرع الأول: نفقات التسيير (الإدارية)

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات. (زين و بوسالم، 2016، صفحة 267)

#### الفرع الثاني: نفقات التجهيز (الاستثمار)

أي الموضوعية إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء والنقل، والسياحة.

قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز وتمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والاستثمار.

ولا يمكن لأية عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك تخصص لسد نفقات الاستثمار حيث «تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة». (زواش، 2018-2019، صفحة 36)

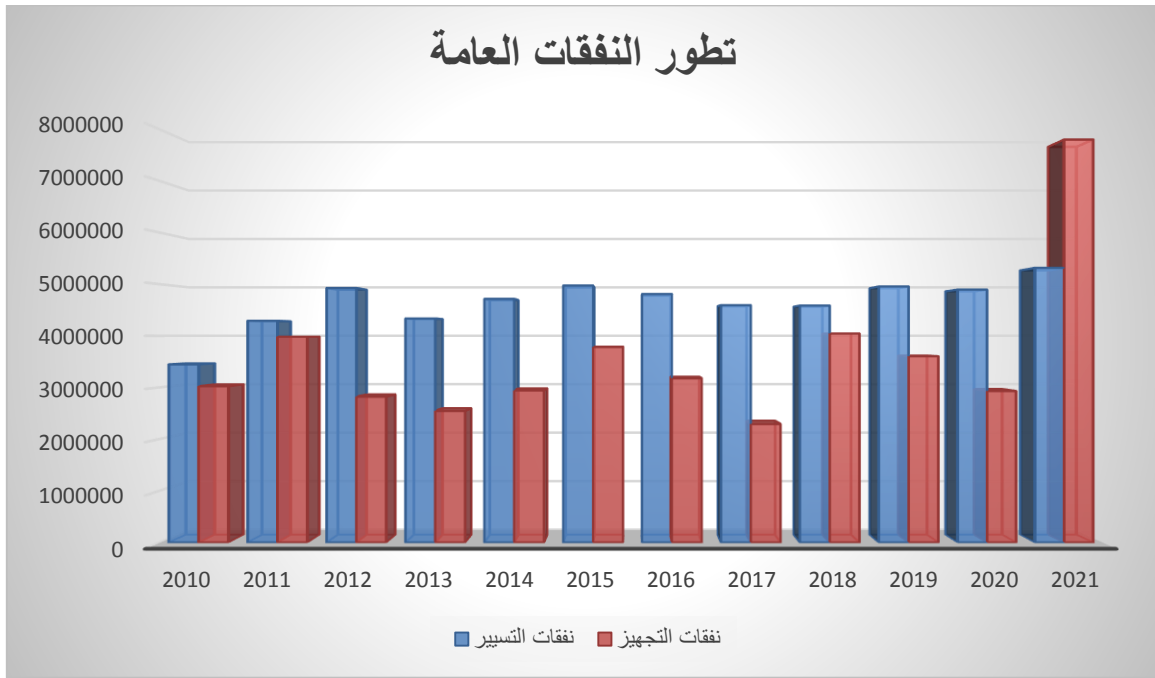
الجدول رقم (2-3): يوضح سقف نفقات العمومية للجزائر خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التشغيل	مجموع الاعتمادات (التسيير + التجهيز)
2010	3446000	6468861
2011	4291181	8272562
2012	4925110	7745527
2013	4335614	6879820
2014	4714452	7656166
2015	4972278	8753727
2016	4807332	7984180
2017	4591842	6883216
2018	4584462	8627778
2019	4954476	8557158
2020	4893439	7823112
2021	5314507	8113032

المصدر: بتقة مهدي، أثر نفقات التشغيل على الميزانية العامة -دراسة ميزانية الجزائر للفترة (2000-2021)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، (2021-2022)، ص 30

الشكل رقم(2-3): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الشكل(2-3)

انتهجت الجزائر سياسة غلب عليها القطاع العام، أين أخذت النفقات العمومية دورا هاما في نشاطاتها الاقتصادية، إذ عرفت النفقات العمومية منذ سنة 2010 ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى حيث انتقلت هذه الأخيرة من 1176.1 مليار دينار جزائري، إلى ما قيمته 7556.2 مليار دينار جزائري.

واستمرت هذه الزيادات إلى غاية 2014، وقد شهدت الفترة 2014-2018 انخفاضا في النفقات العمومية وذلك بسبب انهيار أسعار البترول التي حدثت في منتصف سنة 2014، والتي لم تعرف عودة في الصعود كما كانت إلى يومنا.

كما عرفت الجزائر منذ الألفية الثالثة ارتفاعا جد معتبر في كل من ميزانية التشغيل وميزانية التجهيز، وهذا خصوصا خلال الفترة الممتدة من 2010-2015، فقد شجع الارتفاع المستمر في أسعار البترول على تطبيق العديد من البرامج الاستثمارية، ومراجعة الأجور لأكثر من مرة، تقديم الإعانات ومناصب شغل جديدة، ويندرج كل هذا في سعي الدولة لتطوير الاقتصاد الجزائري.

فقد ركزت الدولة خلال هذه الفترة على تحسين البنى التحتية من طرقات (خصوصا الطريق السيار شرق غرب) ومنشآت إدارية وصحية، كما عرفت الفترة الأخيرة تذبذبات في النفقات بالنسبة لكل من ميزانيتي التشغيل والتجهيز ولعل أهم الأسباب في ذلك هو التذبذبات الحاصلة في سوق البترول خلال نفس الفترة.

### المطلب الثالث: الميزانية العامة للجزائر (الموازنة العامة)

تعتمد الميزانية العامة للجزائر على إيرادات النفط والغاز بشكل أساسي، وتتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط على الصعيد العالمي. وفي عام 2021، تم تحديد ميزانية بقيمة 5,6 ترليون دينار جزائري، وتمثل هذه الميزانية بنسبة 11% مقارنة بميزانية العام السابق. ويتضمن البرنامج الحكومي لهذه الميزانية تحسين التحويلات الاجتماعية والنفقات الاستثمارية لتعزيز النمو الاقتصادي.

#### الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة

وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة. (محزري، 2003، صفحة 317)

#### الفرع الثاني: أهمية الميزانية العامة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي خاصة الاقتصادية:

تعكس الميزانية في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد الوطني حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج الوطني وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته.

فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها. (صغير بعلي و أبو العلاء، 2003، الصفحات 88-90)

#### ملاحظة: الاختلاف بين الموازنة والميزانية:

الموازنة تعد تقديرا في بداية السنة وتستخدم كأداة رقابة على العمل وبالتالي فهي تعتمد على التخطيط (تقديرية).

أما الميزانية فهي مرحلة بعدية لمعرفة ما تم تحقيقه خلال السنة (فعلية).

- تطور الموازنة العامة في الجزائر (2010-2020):

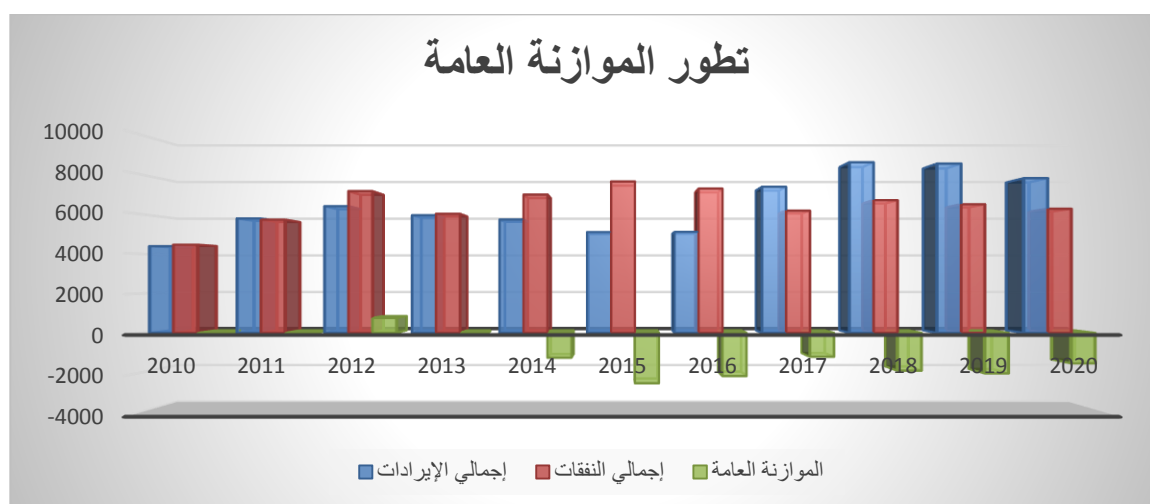
الجدول (2-4): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	4392,9	5790,1	6411,3	5957,5	5738,3	5103,1
إجمالي النفقات	4466,94	5731,1	7169,9	6024,3	6995,7	7656,3
الموازنة العامة (الرصيد)	-74	-63,5	758,6	-66,6	-1257,3	-2553,2
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	//
إجمالي الإيرادات	5110,1	7389,3	8627,2	8557,7	7823,1	//
إجمالي النفقات	7297,5	6182,8	6714,2	6507,9	6278,9	//
الموازنة العامة (الرصيد)	-2187,4	-1206,5	-1913	-2049,8	-1544,2	//

المصدر: بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (2-4): يوضح تطور الموازنة العامة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-4)



عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتعليمية المعمول بها وتتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة، وجانب الإيرادات العامة والجدول المالي يوضح تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2010-2020).

من خلال تحليل معطيات الجدول يلاحظ أن ميزانية الدولة حققت عجز هيكلي من سنة 2010 إلى 2020 بلغ أقصاه سنة 2019 بعجز قيمته 2049,8 مليار دينار يعود أسبابه إلى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الإيرادات بالرغم من الأموال التي تجنى من إيرادات الجباية البترولية.

### المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر

تطورت السياسة النقدية في الجزائر على مدار السنوات الماضية لتتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والمالية. وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والحفاظ على القيمة الشرائية للعملة الوطنية وتوفير السيولة اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي.

#### المطلب الاول: إدارة السياسة النقدية

استمرت جائحة كورونا في إعاقة النشاط الاقتصادي طوال سنة 2021، على الرغم من أن هذا الأخير شهد تحسنا نسبيا عقب إزالة تدابير الحجر الصحي. وقد تطلبت هذه الوضعية استجابات وردود سريعة من طرف السلطة النقدية. إذ ركز توجه السياسات النقدية على المستوى العالمي على إنقاذ الاقتصاديات من خلال التأثير على العرض، والذي تسببت الأزمة الصحية في اضطرابه بشدة، أكثر من تركيزه على الطلب كما هو الحال في الأوقات العادية. وهكذا، ظلت السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم وفي الجزائر تيسيرية بهدف تحفيز الانعاش الاقتصادي قدر الإمكان وتخفيف تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي.

واندرجت السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر خلال سنة 2021 في هذا السياق، لاسيما من خلال تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل. وقد جاء هذا الإجراء الاستثنائي للسياسة النقدية كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني. (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2021، صفحة 39)

#### الفرع الاول: البرنامج الخاص لإعادة التمويل

وضع بنك الجزائر ابتداء من تاريخ أول جويلية 2021 برنامجا خاصا لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة وبمبلغ لا يتجاوز 2100 مليار دينار.

يتجلى البرنامج في عمليات تنازل مؤقتة لتدفقات السيولة التي يتم تحقيقها بمبادرة من بنك الجزائر، وتبلغ مدة استحقاق هذه العمليات سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين بمعدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر وقد تكون موضوع تسديد مسبق. السندات التي يقبلها بنك الجزائر كضمان بموجب العمليات الخاصة لإعادة تمويل هي الأدوات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة لدى البنوك العمومية (يقبل بنك الجزائر هذه السندات بتطبيق تخفيض قدره 15%).

وهكذا، منذ إطلاق البرنامج الخاص لإعادة التمويل، أجرى بنك الجزائر أربع (04) عمليات إعادة تمويل سنة 2021:

الأولى بمبلغ 396,11 مليار دينار، في 7 جويلية 2021

الثانية بمبلغ 443,89 مليار دينار، في 4 أوت 2021

الثالثة بمبلغ 420 مليار دينار، في 8 سبتمبر 2021

الرابعة بمبلغ 420 مليار دينار، في 3 نوفمبر 2021

وبذلك، بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها بموجب البرنامج الخاص في نهاية سنة 2021، 1680 مليار دينار منها 508,78 مليار دينار ساهمت في زيادة سيولة البنوك. وبالتالي، فإن هذا البرنامج يمثل جانب جوهري للسياسة النقدية غير التقليدية التي اتبعتها بنك الجزائر لدعم النظام البنكي وإنعاش الاقتصاد الحقيقي، في إطار هدف يندرج ضمن إنعاش الاقتصاد لما بعد جائحة كورونا. (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2021، الصفحات 39-40)

#### الفرع الثاني: تدابير أخرى تم اعتمادها أو تمديدها

واصل بنك الجزائر جهوده لدعم الاقتصاد من خلال مواصلة التدابير التيسيرية التي بدأها سنة 2020. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تخفيض الحد الأدنى لمعدل الاحتياطات الإلزامية من 3% إلى 2% اعتبارا من 15 فيفري 2021<sup>20</sup>. تجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل بلغ 10% سنة 2019 وتم تخفيضه إلى 8% اعتبارا من 15 مارس 2020 وإلى 6% اعتبارا من 15 ماي 2020، ثم إلى 3% في 15 سبتمبر 2020<sup>21</sup>. ويهدف هذا التخفيض التدريجي والمتتالي في معدل الاحتياطات الإلزامية إلى تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد في سياق ركود السوق المالي. (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2021، صفحة 40)

بالإضافة إلى ذلك، تم الحفاظ على معدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسي عند 3% في سنة 2021، بعد ما تم تخفيضه بمقدار 25 نقطة أساس (0,25%) في أبريل 2020. ويهدف هذا القرار إلى تحفيز وزيادة عرض القرض كإجراء مرافق لإنعاش الاقتصاد الوطني. كما تم تمديد، طوال سنة 2021، التدابير الاستثنائية الرامية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي تم اعتمادها في 1 مارس 2020 (تعليمية رقم 05-2020). وتحقيقا لهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قرر ما يلي: (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2021، صفحة 40)

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%.

## الفصل الثاني دراسة تحليلية لواقع العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومعدلات التضخم في البلدان النامية - حالة الجزائر -

-إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان.

-السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا.

-السماح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

### المطلب الثاني: تطور الوضعية النقدية

تشهد الوضعية النقدية في الجزائر تذبذبا وتحولات مستمرة خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لأزمة انخفاض أسعار النفط والغاز الذي يمثل ركيزة أساسية لاقتصاد البلاد. وتتسم الوضعية النقدية في الجزائر بارتفاع معدلات التضخم المتوسطة، وعجز في الميزانية العامة بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

### الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية وتطور هيكلها

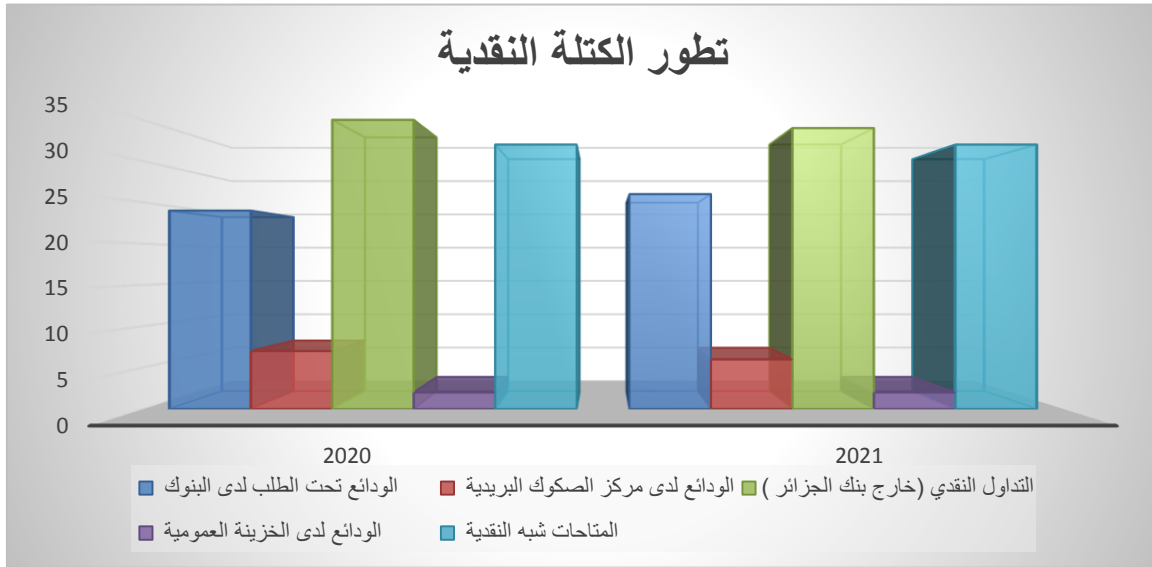
#### 1. تطور الكتلة النقدية:

الجدول رقم (2-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020-2021)

2021	2020	
%26	%24	الودائع تحت الطلب لدى البنوك
%06	%07	الودائع لدى مركز الصكوك البريدية
%34	%35	التداول النقدي (خارج بنك الجزائر)
%02	%02	الودائع لدى الخزينة العمومية
%32	%32	المتاحات شبه النقدية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير البنك المركزي 2021

الشكل رقم (2-5): تطور الكتلة النقدية



#### المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي 2021

سجلت الكتلة النقدية بالمعنى M2 نموًا بنسبة 13,75% سنة 2021 مقابل نمو بنسبة 6,99% سنة 2020، منتقلة من 17659,64 مليار دينار نهاية سنة 2021. ويعود هذا النمو الملحوظ بشكل أساسي إلى ارتفاع المجمع النقدي M1 الذي زاد بنسبة 14,52% سنة 2021 مقابل معدل نمو قدره 8,44% سنة 2020، منتقلا من 11901,82 مليار دينار نهاية سنة 2020 إلى 13630,36 مليار دينار في نهاية سنة 2021. سجلت المتاحات شبه النقدية نموًا قدره 12,15% نهاية سنة 2021، حيث بلغت 6457,17 مليار دينار مقابل 5757,82 مليار دينار نهاية سنة 2020. وقد ارتفعت الكتلة النقدية M2 باستثناء الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات بنسبة 9,35% سنة 2021 مقابل 8,90% سنة 2020، منتقلة من 16546,612 مليار دينار سنة 2020 إلى 18095,300 مليار دينار سنة 2021.

وترجع الزيادة في المجتمع النقدي M1 بشكل جوهري إلى الزيادة الحادة في الودائع تحت الطلب، والتي ارتفعت من 4209,97 مليار دينار في نهاية سنة 2020 إلى 5292,86 مليار دينار في نهاية سنة 2021، مسجلة بذلك معدل نمو قدره 25,72% سنة 2021 مقابل انخفاض قدره (-3,24%) سنة 2020. وبالتالي، فإن النمو الكبير في الودائع تحت الطلب هو المكون النقدي الرئيسي الذي أدى بالكتلة النقدية M2 إلى الارتفاع بمساهمة بلغت حوالي 44,60% سنة 2021، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت (-12,24%) سنة 2020.

سجلت الودائع لدى الخزينة العمومية معدل نمو ثابت نسبيا يعادل 24,64% سنة 2021 مقابل 24,49% سنة 2020، منتقلة بذلك من 340,25 مليار دينار سنة 2020 إلى 424,05 مليار دينار سنة 2021.

تعتبر الودائع لدى مركز الصكوك البريدية المكون الوحيد للكتلة النقدية الذي شهد انخفاضا بنسبة (-1,00%) سنة 2021 مقابل معدل نمو إيجابي أعلى بلغ 32,87% سنة 2020، منتقلا بذلك من 1213,23 مليار دينار سنة 2020 إلى 1201,17 مليار دينار سنة 2021.

شهد التداول النقدي خارج البنوك تطورا إيجابيا، حتى وإن كان أقل نسبيا من ذلك المسجل في العام السابق، بمعدل نمو بلغ 9,35% سنة 2021 مقابل معدل 12,89% سنة 2020. وبذلك ارتفع من 6138,33 مليار دينار سنة 2020 إلى 6712,25 مليار دينار سنة 2021. ومع ذلك، ظلت حصته في الكتلة النقدية M2 مرتفعة سنة 2021 بمعدل 34% مقابل معدل 35% سنة 2020. علما بأن نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى إجمالي الناتج الداخلي بلغت 0,30% في 2021 مقابل نسبة 0,33% سنة 2020. وقد ارتفع الودائع لأجل بشكل ملحوظ بنسبة 12,14% مقابل 4,09% في العام السابق لتصل إلى 6457,17 مليار دينار سنة 2021 مقابل 5757,82 مليار دينار سنة 2020.

وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية، فإن التوسع في المجمع النقدي M2 هو النتيجة الرئيسية لزيادة صافي القروض للدولة، التي بلغت حصتها 44% سنة 2021 مقابل حصة قدرها 35% سنة 2020، تليها القروض للاقتصاد، التي انخفضت حصتها قليلا مسجلة نسبة 34% مقابل حصة بلغت 41% سنة 2020. بالإضافة إلى ذلك، يمثل صافي الأصول الأجنبية (احتياطات النقد الأجنبي المعبر عنها بالدينار) 22% من الكتلة النقدية بالمعنى M2 سنة 2021 مقابل معدل 24% سنة 2020. وهكذا، ساهم صافي القروض المقدمة للدول سنة 2021، في زيادة الكتلة النقدية بنسبة 146,20% سنة 2021، والقروض للاقتصاد بنسبة (-55,31%) وصافي الأصول الأجنبية بنسبة 1,46% وارتفع صافي القروض للدولة بنسبة 37,95%، منتقلا من 9353,46 مليار دينار في نهاية سنة 2020 إلى 12903,16 مليار دينار في نهاية سنة 2021. ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى العمليات بين البنوك والخزينة العمومية في إطار البرنامج الخاص لإعادة التمويل.

سجل صافي الأصول الأجنبية معدل نمو بلغ 0,63% مقارنة بمعدل نمو سلبي بلغ (-14,22%) سنة 2020، منتقلا من 6518,25 مليار في سنة 2021 إلى 6559,01 مليار في نهاية سنة 2021. ويعزى هذا النمو إلى أثر سعر الصرف الناتج عن انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار.

وتجدر الإشارة إلى أن القروض للاقتصاد صافية من عمليات إعادة شراء القروض المجمعة ارتفعت من 11180,19 مليار دينار سنة 2020 إلى 9836,62 مليار دينار سنة 2021، أي ما يعادل انخفاض قدره

(-12,01%). ويعزى هذا الانخفاض إلى تحويل القروض المجمعة طويلة الأجل على مستوى البنوك العمومية إلى سندات خزينة بأجال استحقاق تتراوح بين 10 و15 سنة.

## 2. تطور هيكل الكتلة النقدية:

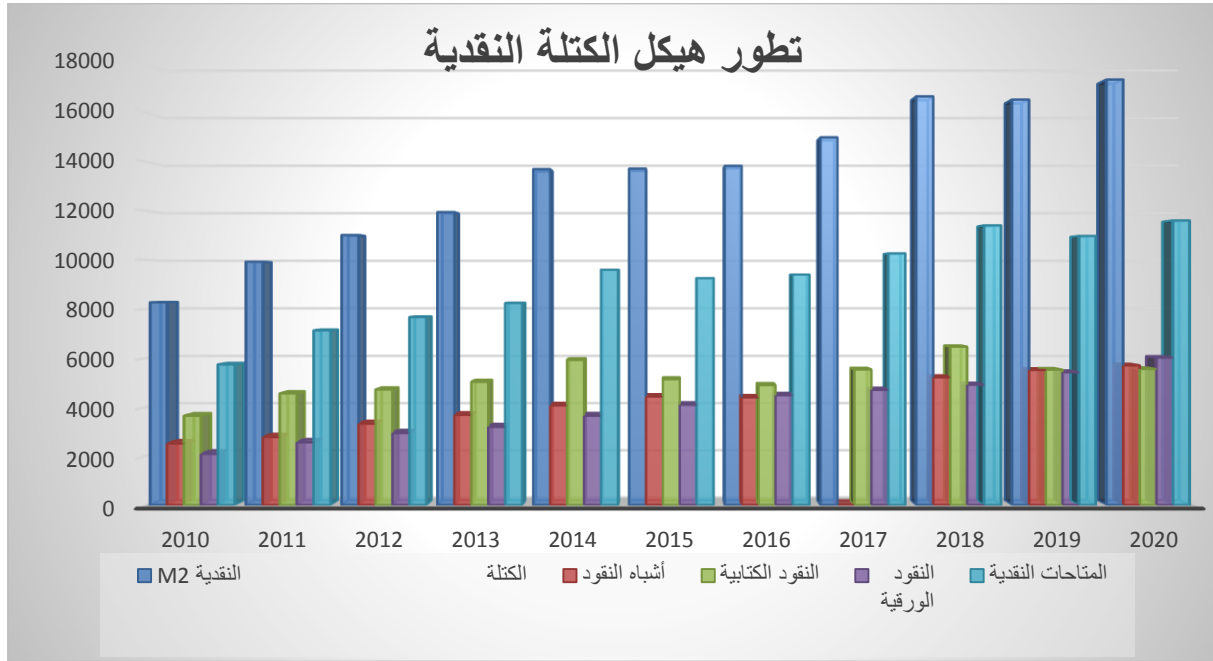
الجدول رقم (2-6): يوضح تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	أشباه النقود	النقود الكتابية	النقود الورقية	المتاحات النقدية
2010	8280,74	2524,281	3657,83	2098,629	5756,459
2011	9929,188	2787,489	4570,218	2571,481	7141,699
2012	11015	3333,6	4729,1	2952,3	7681,4
2013	11941,5	3691,7	5045,8	3204,0	8249,8
2014	13686,7	4083,8	5944,10	3658,9	9603
2015	13704,5	4443,3	5153,10	4108,10	9261,2
2016	13816,3	4409,3	4909,80	4497,20	9407
2017	14974,5	4708,5	5549,10	4716,90	10266
2018	16637	5232,60	6477,60	4926,80	11404,4
2019	16506,6	5531,40	5537,60	5437,60	10975,2
2020	17320,7	5718	5568,2	6034,5	11602,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-algeria)

الشكل رقم (2-6): تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-6)

شهدت سنتي 2010-2011 نسبة نمو بمعدلات 17,42% و 24,94% على التوالي وذلك نتيجة دفع مجموعة من مخلفات الأجور والمنح للطبقات العمالية المختلفة. أما سنتي 2012-2013 وحتى النصف الأول من سنة 2014 فقد شهدت نوعا من الاستقرار في معدل التغير بين 4% و 7% هذا ما يوحى بتحسين مستوى الفوائد المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسنات التي عرفتتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحو حسابات على مستوى مؤسسات البريد أو البنوك الوطنية. أما خلال السنوات الأخيرة 2019-2020 نجد أنها بدأت بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية وكذلك تخوف الأفراد من إيداع أموالهم في البنوك بسبب أزمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد وتفضيلهم للسيولة بدل من النقود الكتابية. سجلت أشباه النقود 19,45% سنة 2012، وما تزامن مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014). لترتفع أشباه النقود مرة أخرى إلى 5235,6 مليار دج ثم 55,33 مليار دج في ديسمبر 2018-2019 على التوالي وذلك راجع لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019) الذي خصص لهم مبالغ ضخمة وقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما إلى غاية 20 سبتمبر 2020 بما مقداره 5718 مليار دج لأنه بالمقابل قد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل قوي.



### 3. مكونات الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية:(عمران ، 2013-2014، صفحة 79)

- **النقود القانونية:** والتي تتمثل في تداول النقود في شكل قطع ورقية أو قطع معدنية.
- **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.
- **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2.

### الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية

#### 1. مقابلات الكتلة النقدية:

✓ **الذهب والعملات الأجنبية:** تحصل الدولة من خلال نشاطها المالي والتجاري الدولي على ذهب وعملات أجنبية مختلفة، لكنها غير قابلة للتداول في الداخل، فيحجزها البنك المركزي ويصدر مقابلها عملة وطنية. ويمثل الذهب والعملات الأجنبية الرصيد الصافي لميزان المدفوعات.(ملاك، 2000، صفحة 40)

✓ **القرض المقدم للخزينة:** في هذه الحالة تقوم الخزينة بإصدار أوراق دين حكومية وطرحها في السوق النقدية للاكتتاب، وهنا يمكن أن يتحصل عليها البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجمهور، فإذا اكتتب من طرف البنك المركزي يصدر مقابلها نقدا قانونيا، أما إذا تحصلت عليها البنوك التجارية أو الجمهور سيعيدان خصمها لدى البنك المركزي ويحصلان مقابل ذلك على نقد قانوني.(سودار، 2009، الصفحات 46-47)

✓ **القروض المقدمة للاقتصاد:** لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفاتها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية.(خبابة، 2008، صفحة 34)

## 2. تطور مقابلات الكتلة النقدية:

يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الاصدار النقدي)، والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجة تقدمه وعادة فتغير حجم الكتلة النقدية يكون على أساس متطلبات الاقتصاد من النقود لأجل التداول وحركية عوامل الانتاج.

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الاصول والديون التي تقابلها عملية الاصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي. (هنى، 1991، صفحة 13)

لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى صافي الاصول الخارجية (ذهب وعملة أجنبية) والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة إلى الخزينة.

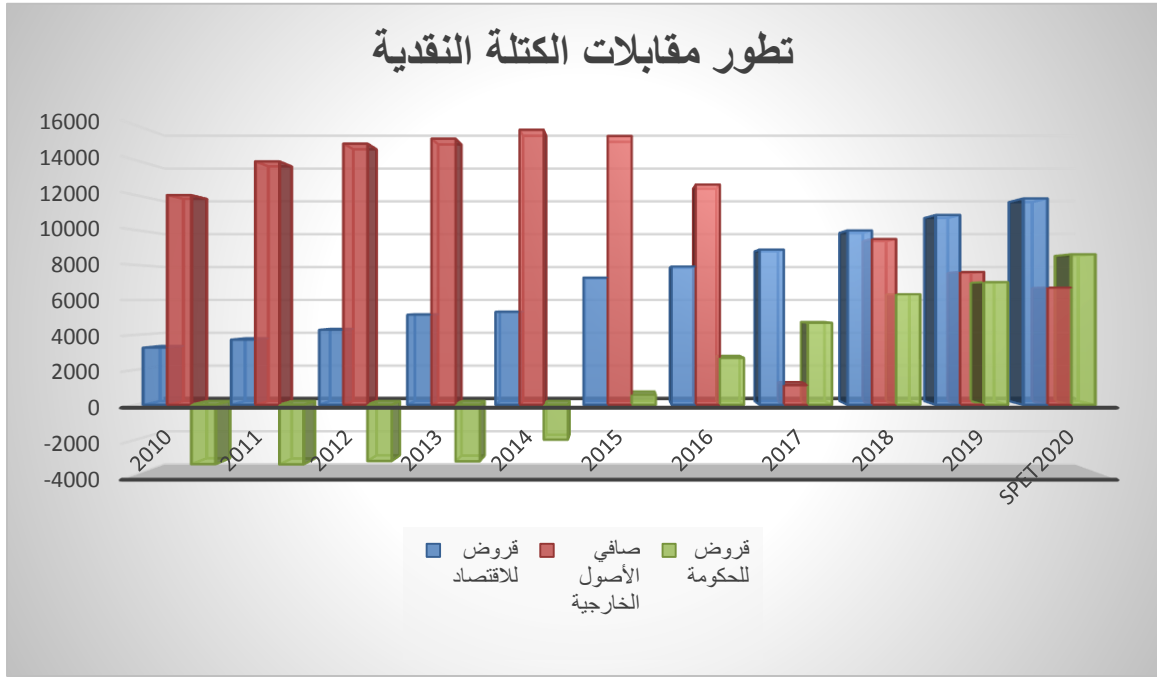
### الجدول رقم(2-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	قروض للحكومة
2010	3268,1	11996,5	-3392,9
2011	3726,51	13922,41	-3406,6
2012	4287,6	14940,0	-3216,4
2013	5154,25	15225,16	-3235,4
2014	5314,0	15734,5	-1992,4
2015	7277,2	15375,4	567,5
2016	7909,9	12596,0	2682,2
2017	8880,0	1127,4	4691,9
2018	9976,3	9485,6	6325,7
2019	10857,8	7598,7	7019,9
Spet2020	11804,6	6706,5	8611,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of algeria)

الشكل رقم(2-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين إيمانا على معطيات الجدول رقم(2-7)

ارتفعت الأصول الخارجية إلى 11997 مليار دج سنة 2010 بسبب ارتفاع أسعار البترول وأصبحت تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة حيث أوضح تحليل هذه الفترة وجود تطور ملحوظ في الموجودات وأدى هذا إلى وجود فوائد نقدية كبيرة. عرف صافي الموجودات الخارجية الذي سجل 15225,16 مليار دينار جزائري نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14939,97 مليار دينار جزائري سنة 2012 ارتفاعا ضعيفا مقارنة بالسنة السابقة و ذلك ارتباطا بالوضعية الخارجية. حتى و إن كان له دور ضعيف في مسار الإنشاء النقدي في سنة 2013، يحتل هذا المجمع مكانا جديدا معتبرا في الوضعية النقدية الإجمالية على وجه الخصوص، بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى 1,75% (m2) في 2013.

وقد عرف تقلصا بنسبة 15,5% في 2018 مقابل 10,9% في 2017 أي مايمثل تراجعاً ب 1741,8 مليار دينار جزائري و يفسر هذا التقلص بإنخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من التحسن المواتي لسعر صرف الأورو مقابل الدولار (العمولات التي تشكل إحتياطيات الصرف) ليواصل الإنخفاض إلى 6705,5 مليار دينار جزائري و هذا بسبب إنخفاض قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار.

إستقرت قروض الاقتصاد سنة 2010 و 2011 مستوى 3268,1 و 3726,51 مليار دينار على التوالي لتواصل الإرتفاع و تبلغ خلال السنتين 2015 و 2016 مستوى 7277,22 و 7980,2 على التوالي و ذلك بسبب على القروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الإئتمانية لبعض البنوك و تحت أثر تزايد

مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 الى 8880,9 مليار دينار، و وصلت الإرتفاع خلال سنة 2018 لتصل الى أعلى مستوى لها 11804,6 مليار دينار جزائري في سبتمبر 2020. إنخفضت قروض الحكومة إنخفاضا شديدا سنة 2010 الذي يعكس لنا تطور الوضعية النقدية و بذلك تخلت الخزينة عن لجوئها الى الإقتراض، سنة 2015 و ذلك راجع الى إنخفاض في صندوق ضبط الموارد و إستحقاقات المصارف على الدولة و عرفت إرتفاعا في سنة 2017 حيث انتقلت من 2682,2 مليار دينار جزائري في 2016 الى 2682,2 مليار دينار جزائري سنة 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية.

### المطلب الثالث: السيولة البنكية والسوق النقدية

تشهد السيولة البنكية في الجزائر تذبذبا وتحولات مستمرة، ويرتبط ذلك بالأوضاع الاقتصادية والمالية العامة في البلاد، وفيما يتعلق بالسوق النقدية في الجزائر، فهي تتميز بوجود عدة أدوات وآليات لإدارة السيولة وتوفير التمويل اللازم في القطاع الخاص.

#### الفرع الأول: السيولة البنكية

##### 1. تعريف السيولة البنكية:

تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان بالنسبة لأي بنك، لذلك تسعى البنوك في مختلف دول العالم إلى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال وملائم، وسنستعرض فيما يلي إلى مفهوم السيولة في البنوك التجارية

- تعرف السيولة في معناها المطلق على أنها النقدية، أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية وبدون خسائر، حيث أن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، لذلك فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول على نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها. (بوعبدلي و عمي، 2014، صفحة 102)

##### 2. أهمية السيولة البنكية:

تمثل السيولة البنكية أحد الأهداف الاستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراره ونموه، لذا للسيولة أهمية بالغة نوجزها فيما يلي: (محاد، 2012، صفحة 13)

- تمثل أهمية لإكساب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملين معه (عملاء، مستثمرين، جهات رقابية...) وتعزيز ثقتهم.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر التمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها وتجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.
- تؤدي إدارة السيولة برشاده إلى زيادة ربحية البنك وقدرته على البقاء والنمو.
- تعد السيولة البنكية مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمودعين والإدارة.

### 3. إيجابيات وسلبيات السيولة البنكية:

للسيولة المصرفية إيجابيات كما لها سلبيات

#### أولاً: إيجابيات السيولة البنكية

يمكن استخلاص إيجابيات احتفاظ البنك بالسيولة في النقاط التالية: (لانا، 2014، صفحة 400)

- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- المؤشر الإيجابي للسوق المالية، المحليين، المودعين، الإدارة والمستثمرين.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وما قد تجلبه من سلبيات.

#### ثانياً: سلبيات السيولة البنكية

إن للسيولة البنكية سلبيات إذا لم تكن الحاجة إليها، مثل عدم المقدرة على استثمارها بشكل مطلوب، حيث يضطر البنك إما لعدم استثمارها بشكل مطلوب، حيث يضطر البنك إما لعدم استثمارها أصلاً أو توظيفها في استثمارات ذات ربح أقل، وبالتالي تظهر نتائج البنك الأخير على شكل غير مرضي، مما يؤثر على سمعته أمام البنك المركزي وهيئات التصنيف، المودعين، وهذا بدوره يؤدي بالمودعين للاتجاه لبنوك أخرى ولاسيما في ظل وجود منافسة قوية. (براضية، 2011، صفحة 05)

## الفرع الثاني: السوق النقدية

### ماهية السوق النقدية:

تعتبر السوق النقدية مصدر من مصادر التمويل بحيث توفر للعناصر الاقتصادية السيولة النقدية، وذلك عن طريق المتاجرة بالأدوات المالية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل، ويمكن القول إن السوق النقدية ليس لها مكان محدد يتم التعامل فيه، ولكن يتم التعامل من خلال السماسرة المتخصصين أو البنوك التجارية إما بالالتقاء المباشر أو بوسائل الاتصال مثل الهاتف والفاكس والتلكس وغيرها، ومن ثم يمكن أن نجد مجموعة من التعاريف للسوق النقدية منها. (هوادفي و عياش، 2022، صفحة 66)

### تعريف السوق النقدية:

تعتبر السوق النقدية أو سوق النقد أو سوق النقود اليومية أو سوق القروض قصيرة الأجل بمثابة الآلية التي يتم بموجبها ومن خلالها إصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل لفترة لا تتعدى السنة، إذ يتقابل عرض الأموال القابلة للإقراض قصيرة الأجل مع الطلب عليها من قبل المشاركين والمؤسسين لهذه السوق. (متولي، 2010، صفحة 119)

كما يمكن اعتبار السوق النقدية على أنها سوق لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم اقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية ومنه يمكن أن نجد مجموعة من التعاريف للسوق النقدية منها:

- **التعريف الأول:** وبمقتضى ما جاء في القانون المتعلق بالنقد والقروض رقم 3-11 المؤرخ في 26 أو 2003 يعرف سوق النقد على أنه مجموع المؤسسات البنكية والمالية، وأي مؤسسة أخرى يسمح لها صراحة مجلس النقد والقروض بالتعامل عن طريق الشراء، البيع، القروض أو الرهن، التمويل أو التوظيف المدعم أو غير المدعم بضمانات، عمليات SWAP للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لأجل تتراوح أربع وعشرين (24) ساعة إلى سنتين. (خنيوة، 2016، الصفحات 90-91)

- **التعريف الثاني:** تعرف السوق النقدية على أنها السوق التي توفر السيولة يوميا للنظام المصرفي عن طريق استعمال ما يسمى بسيولة البنك المركزي. ويكون التعامل إما بالالتقاء المباشر أو بوسائل الاتصال مثل الهاتف، الفاكس أو الأنترنت. وتعتبر السوق النقدية أنها ذلك الفضاء الذي يتدخل فيه البنك المركزي كسلطة نقدية من أجل ضخ أو امتصاص السيولة النقدية، حسب السياسة النقدية المنتهجة. (هوادفي و عياش، 2022، صفحة 67)

- **التعريف الثالث:** هي ذلك السوق الذي يكون مصدرا أساسيا لإصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتمويل المقترضين الراغبين في الحصول على القروض قصيرة الأجل التي تقل عن سنة. (آل شبيب، 2012، صفحة 170)

## 1. هيكل السوق النقدية:

تتكون السوق النقدية من سوقين، السوق الأولية وهي سوق الإصدار والسوق الثانوية وهي سوق التداول، المتمثلة فيما يلي: (متولي، 2010، صفحة 119)

أ- **السوق الأولية:** والتي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لأجل قصيرة وبأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال ومكانة المقترض وسمعته المالية، أي إن السوق الأولي محله إصدارات جديدة تمثل البيع الأول لأدوات الدين.

ب- **السوق الثانوية:** والتي يجري فيها تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل، وبأسعار تحدد حسب قانون العرض والطلب. أي إن السوق الثانوي يمثل الإطار الذي يتم فيه تداول الإصدارات النقدية بين مشتريها الأول ومشتريين آخرين، ويتكون السوق الثانوي من سوقين فرعيين وهما:

❖ **سوق الخصم وعملياته:** سوق الخصم يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل، ومن أهمها الأوراق التجارية العادية (الكبيالات أو السفجة والسندات الاذنية أو سندات لأمر) والقبولات المصرفية وأذونات الخزينة.

❖ **سوق القروض قصيرة الأجل:** وتشمل جميع القروض التي تتراوح مدتها بين أسبوع إلى سنة وتمنح من طرف البنوك التجارية وبعض مؤسسات الاقتراض المتخصصة في هذا المجال للأفراد والمشروعات قصد تمويل نفقاتها بالنسبة للأفراد وتمويل مشروعاتها بالنسبة للمؤسسات.

2. **المتدخلون في السوق النقدية:** إن المتدخلون في السوق النقدية ينقسمون إلى مجموعتين هما: (متولي، 2010، صفحة 119)

- **المجموعة الأولى:** العارضون للأموال وهم المقرضون، كالمنشآت والأفراد الذين لديهم فائض نقدي ويرغبون في توظيفه مؤقتا، بحيث يقومون بشراء الأصول المالية قصيرة الأجل مقابل ما تدر عليه من عائد، مع الاستفادة من أهم خصائص هذه الأصول، والتي تتمثل في سرعة تحويلها إلى نقود عند الحاجة وفي أقرب وقت وبدون خسارة تذكر.

- **المجموعة الثانية:** وهم المقترضون للأموال والذين هم في حاجة إلى السيولة الأنية قصد الوفاء بالتزاماتهم تجاه أصحابها أو قصد تغطية العجز المؤقت.

وإذا عدنا إلى السوق النقدية الجزائرية فإن المتدخلون في هذه السوق هم بنك الجزائر كمقرض أخير والوسيط في العمليات ما بين البنوك والخزينة العمومية بالإضافة إلى هذا يوجد المستثمرون الحقيقيون والمؤسسات النقدية والمؤسسات المالية والمؤسسات غير البنكية وبنوك أخرى.

في بداية سنة 2022 وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 17 بنكا عموميا وخصوصا ومختلطا منها 6 بنوك تابعة للدولة كما يوجد بنكان أخران هما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر يتدخلان على مستوى السوق

النقدية في إطار محدد وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، كما توجد مؤسسة مالية غير بنكية وهي البنك الجزائري للتنمية. (هوادفي و عياش، 2022، صفحة 68)

أما المستثمرين المؤسسين فيقدر عددهم ب 12 مؤسسة وهي في الغالب مؤسسات مقرضة نتيجة لما تحوزه من سيولة من خلال الخدمات المقدمة لزيائنها. (رايس، 2006، صفحة 05)



### المبحث الثالث: أثر السياسة المالية والنقدية على ضبط معدلات التضخم

تؤثر السياسة المالية والنقدية بشكل كبير على ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد. فالسياسة المالية تتعلق بإدارة وتوجيه الإنفاق الحكومي والضرائب والإنفاق العام، والتي يمكن استخدامها لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليل البطالة، ولكنها يمكن أيضا أن تؤدي إلى زيادة التضخم إذا تم استخدامها بشكل غير فعال.

#### المطلب الأول: تحليل أثر السياسة المالية على التضخم

تتعلق السياسة المالية بإدارة الإنفاق والإيرادات من قبل الحكومة لتحقيق أهداف معينة مثل تحفيز النمو الاقتصادي، ومكافحة التضخم. تؤثر السياسة المالية على معدل التضخم، سواء كانت تضخما عاليا أو منخفضا. وبشكل عام، يمكن القول إن زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب يزيد معدل التضخم، في حين أن الإنفاق الحكومي المنخفض وتشديد السياسة النقدية يقللان من التضخم.

#### الفرع الأول: معدل التضخم

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسير ولتبيان أثر سياسة الانفاق العام على مؤشر معدل التضخم.

(شوبار، 2021، صفحة 523)

#### الفرع الثاني: الإيرادات والتضخم

لا يوجد علاقة مباشرة بين الإيرادات والتضخم، حيث إن الإيرادات تتعلق بالإيرادات المالية التي تجنيها الحكومة من مصادر عدة مثل الضرائب والرسوم والجمارك وغيرها، في حين يتعلق التضخم بزيادة أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد.

الجدول رقم(2-8): يوضح تأثير الإيرادات العامة على معدلات التضخم

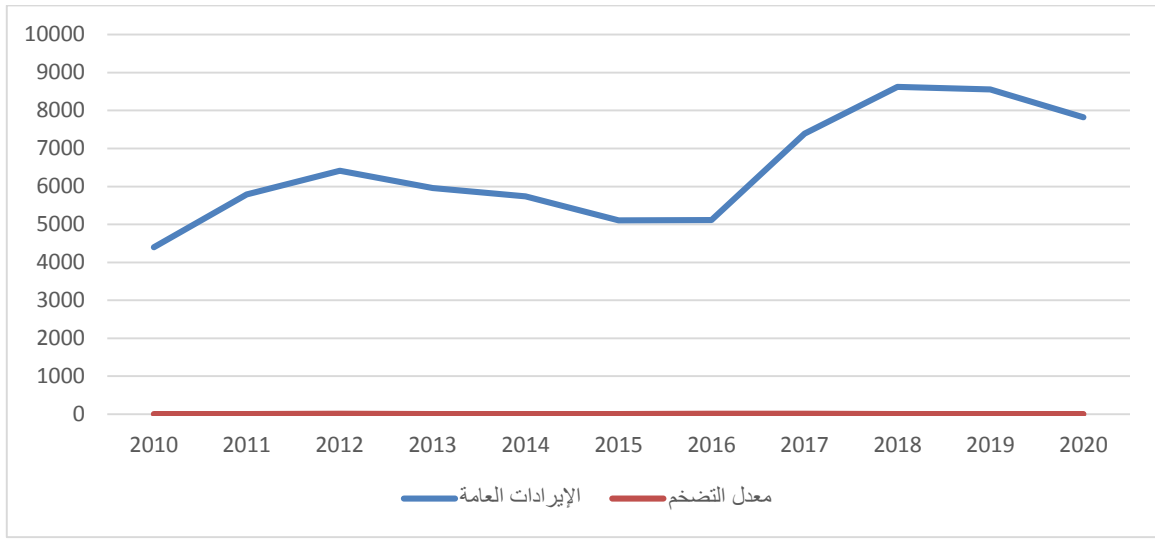
الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	معدل التضخم %
2010	4392,9	3,91
2011	5790,1	4,52
2012	6411,3	8,89
2013	5957,5	3,25
2014	5738,3	2,91
2015	5103,1	4,78
2016	5110,1	6,39
2017	7389,3	5,59
2018	8627,2	4,26
2019	8557,5	1,95
2020	7823,1	2,41

المصدر: 1- بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعينة

2- احصائيات البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية)

الشكل رقم(2-8): يوضح تأثير الإيرادات العامة على معدلات التضخم



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-8)

من خلال الجدول والشكل يتضح أن معدل التضخم في ارتفاع ملحوظ بسبب الزيادة في الإيرادات العمومية من الفترة 2010-2014 أما في سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته، حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4,52% سنة 2011 إلى 8,89% سنة 2012، وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، كما سجلت ارتفاعا في معدلات التضخم من سنة 2014 بنسبة 2,91% وصولا إلى 4,26% سنة 2018، ثم تراجعت بثلاثة نقاط في السنة الموالية وصولا إلى نسبة 1,95% بسبب الارتفاع في الإيرادات العامة حيث سجلت 7823,1 مليار دج سنة 2020.

### الفرع الثاني: النفقات والتضخم

النفقات هي المصروفات المالية التي تقوم بها الحكومة لتمويل الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع الحيوية في الاقتصاد، وقد يؤثر ذلك على معدل التضخم في الاقتصاد نذكره فيما يلي: (زواش، 2018-2019، صفحة 31)

- الإنفاق العام الذي يتجه نحو شراء منتجات زراعية بأسعار تشجع المزارعين على الاستمرار في إنتاجهم، وتوسيعه من ناحية، وبيعها للمستهلكين بأسعار تكون مناسبة لهم من ناحية أخرى.
- تقديم إعانات للمنتجين ضمن الإنفاق العام لمساعدتهم على توفير منتجاتهم للمستهلكين بأسعار أقل، وبالذات المنتجين الذين يمارسون نشاطهم في مجال إنتاج السلع الضرورية، والتي يتم استخدام معظم دخول الفئات الأقل دخلا عليها، وهو ما يتيح ارتفاع مستوى معيشة هذه الفئات الأقل دخلا.

الفصل الثاني دراسة تحليلية لواقع العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومعدلات التضخم في البلدان النامية - حالة الجزائر-

- تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة حتى لا ينعكس الارتفاع في الأسعار العالية على مستوى معيشة أفراد المجتمع، وبالذات بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية المستوردة، وكذلك حتى لا ينعكس الارتفاع في الأسعار العالمية على المنتجين والمستثمرين بشكل ارتفاع في كلف استثماراتهم وإنتاجهم ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم المستورد.

- تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل توفير الدعم للسلع المصدرة بالشكل الذي يجعل أسعار التصدير هذه أقل، وهو الأمر الذي ينجم عنه زيادة قدرة المصدرين على التنافس في السوق الدولية، ومما يؤدي إلى زيادة الصادرات، وتشجيع إنتاج السلع والخدمات التصديرية نتيجة لذلك.

- تقليص النفقات العامة، وبالذات في الحالات التي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتنعكس سلبا على تكاليف المعيشة بحيث تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة، ما يتصل بما هو ضروري في ذلك.

الجدول رقم (2-9): يوضح تأثير النفقات العامة على معدلات التضخم

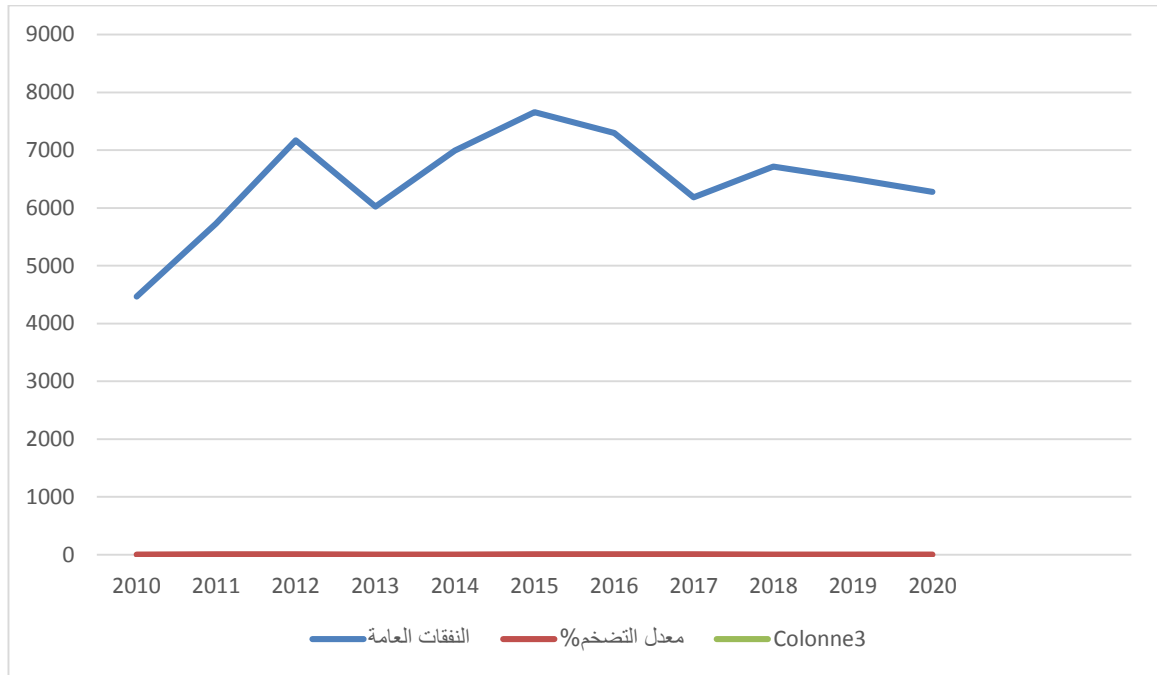
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	معدل التضخم %
2010	4466,94	3,91
2011	5731,1	4,52
2012	7169,9	8,89
2013	6024,3	3,25
2014	6995,7	2,91
2015	7656,3	4,78
2016	7297,5	6,39
2017	6182,8	5,59
2018	6714,2	4,26
2019	6507,9	1,95
2020	6278,9	2,41

المصدر: 1- بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعينة

2- احصائيات البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية)

الشكل رقم (2-9): يوضح تأثير النفقات العامة على معدلات التضخم



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-9)

من خلال الجدول والشكل يتضح أن معدل التضخم في ارتفاع ملحوظ بسبب الزيادة في النفقات العمومية وهذا لارتفاع اسعار البترول من الفترة 2010-2014 أما في سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته، حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4,52% سنة 2011 إلى 8,89% سنة 2012 ، وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، وتفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة، على الرغم من التحسن الذي عرفته أسعار البترول سنة 2012، لكن سنة 2013 سجلت تراجعا محسوسا وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات، حيث قدر بـ 3,25% ، وعرف تضخم أسعار المواد الغذائية تراجعا حيث بلغت وتيرته 3,18% ، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006.

### المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي

التمويل غير التقليدي هو عبارة عن الأساليب والآليات المستخدمة لجمع الأموال وتمويل الأنشطة والمشاريع دون اللجوء إلى الطرق التقليدية مثل القروض المصرفية وإصدار الأسهم.

### الفرع الأول: تعريف التمويل غير التقليدي

يمكن تعريف التمويل غير التقليدي بحسب الزاوية التي ينظر منها سواء بطابع قانوني أو طابع اقتصادي والتي تشترك جميعها في العناصر الأساسية له، وعليه يمكننا توضيحه كما يلي:

### 1. تعريف التمويل غير التقليدي من الناحية القانونية:

التمويل غير التقليدي هو عملية شراء مباشرة لسندات الخزينة العمومية من طرف بنك البلد لمدة 5 سنوات مقابل تعهدها بدفع فائدة سنوية. (بضياف، 2019، صفحة 24)

### 2. تعريف التمويل غير التقليدي من الناحية الاقتصادية

التمويل غير التقليدي هو مورد استثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها طيلة 5 سنوات، بمعنى مبالغ تقرضها بنك البلد للخزينة العمومية وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وفق شروط محددة

التمويل غير التقليدي هو عملية تسيير اقتصادي لمدة 5 سنوات كأقصى حد ويخضع لمعطيات ودراسة اقتصادية من قبل مختصين وستتوجه السلطات العامة تدريجيا سنة بعد سنة للتقليص من قيمة هذا التمويل من طرف البنك المركزي، حتى تتمكن من التسيير وتحقيق التوازن في الميزانية. (الجريدة الرسمية، 2018)

### 3. التمويل غير التقليدي في الجزائر (الإصدار النقدي):

التمويل غير التقليدي من الإيرادات الائتمانية التي قد تحتاج إليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد استنفاد كافة إيراداتها العادية. فهو مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة بصورة استثنائية كمرحلة انتقالية من أجل تغطية نفقات عادية. (أيت بن امر، 2021، صفحة 290)

### الفرع الثاني: شروط التمويل غير التقليدي

قبل تطبيق سياسة الإصدار النقدي من أجل تمويل الموازنة العامة، فإن هاته السياسة تتطلب توفر شروط معينة، يجب توفرها في الاقتصاد، من أجل أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد، نذكرها على النحو الآتي: (هاني و مراح، 2018، الصفحات 127-128)

1. يجب أن تكون الاستراتيجية التنموية للدولة تقوم على دعم جانب العرض، خاصة في مجال المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية، وعليه فإن هذه السياسة تستوجب توجيه الأموال إلى مشاريع استثمارية وليست استهلاكية، والغرض من هذا أن كمية النقود التي توجه إلى هذه المشاريع الاستثمارية تجد المرونة الكافية في هاته المشاريع من أجل امتصاصها.

2. تكمن الإشكالية في هذه السياسة أنه يجب أن تقوم الحكومة بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث الفترة، كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخها مدروسة بعناية، حتى لا تؤدي إلى بروز قوى تضخمية، تأتي على النمو الاقتصادي المستهدف.

3. أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا كفاية لامتصاص هذه الزيادة، على اعتبار أن هذه الكتلة هي تضخمية لأنه ليس لها مقابل، مثل الكتلة النقدية المطبوعة من أجل سياسة التسيير الكمي.

### الفرع الثالث: التمويل غير التقليدي وخطر التضخم

بصفة عامة، الانفاق العام له حدوده الخاصة مثلما حدث في الأزمة العالمية الأخيرة، المشكل الاستراتيجي والأساسي في الجزائر يكمن في ضرورة تجديد حكم جيد على أساس دولة القانون وديمقراطية القرارات. تنمية المؤسسات التنافسية الوطنية أو الأجنبية والتي أساسها تثمين المعرفة، التي تمثل ثروة أكثر أهمية من كل الموارد النفطية.

الإنفاق النقدي المشجع للبنى التحتية التي ليست إلا وسيلة ذات أثر محدود من أجل التنمية المستدامة. أيضا يجب الإشارة إلى أن الجزائر تقوم بتطبيق التمويل غير التقليدي من خلال تفضيل طباعة الأموال ( La planche à billets) الذي يمكن أن يؤدي بالجزائر إلى عملية تضخمية جامحة مثلما حدث في فينزويلا، رغم أن هذا البلد يمتلك أكبر احتياطي للبتروول. لذا يجب دراسة ما حدث في هذا البلد حتى لا نقع في نفس الأخطاء. هنا، يجب الإشكاليات الحقيقية ومعالجتها عن طريق الإصلاحات الكلية من أجل نمو حقيقي خارج قطاع المحروقات. وهذه الإصلاحات يجب أن تكون داخلية تسمح بتغيير نظام التنمية للولوج إلى تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات بشرط خلق مناصب شغل خلاقة للقيمة المضافة.(تقرارت، بن زعمة ، و مسيليتي، 2018، صفحة 77)

### المطلب الثالث: مبررات الالتجاء للتضخم وإجراءات معالجته

يتم اللجوء إلى التضخم في بعض الأحيان بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصاد للبلاد.

### الفرع الأول: مبررات الالتجاء للتضخم:

أ- إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطرا، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أن إعادة التوزيع لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخل المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع، الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية.

ب- استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنظمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل ان تتجاوز الأسعار نقطة الخطر. والجدير بالذكر أن القوى التضخمية تتوقف على عاملين:

**الأول:** درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة

**الثاني:** مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الاجور والدخول.

وبالتالي فإن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار وإتاحة فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار. (دين، 2018، صفحة 176)

### الفرع الثاني: إجراءات مقترحة للتحكم في التضخم في الجزائر

يحدث التضخم عندما يرتفع مستوى الأسعار بشكل مستمر في الاقتصاد، وتواجه الجزائر بعض التحديات في مكافحة التضخم، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن استخدامها لمعالجة التضخم في الجزائر:

1. **أسلوب الإقناع الأدبي أو المعنوي:** تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياجاتها وودائعها النقدية وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تشاوري وتفاهمي لا يتسم بالإجبارية في التطبيق، وقد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية.
2. **دعم الإنتاج المحلي:** حيث يمكن تشجيع الأعمال المحلية وإنتاج المنتجات المحلية من خلال المزيد من الدعم والتشجيع وتخفيض الرسوم الجمركية لتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة العرض، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين قدرة الأسعار وتحسين قدرة الشراء لدى المستهلكين.
3. **التحكم في المنافسة وتنظيم الأسعار:** من خلال تنظيم الأسعار لضمان عدالة التأثير على المستهلكين.
4. الاستثمار.
5. **تعزيز الإنتاجية:** من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات الأساسية للدولة، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة.



6. تنفيذ السياسات الاقتصادية المستدامة: مثل الحد من الإنفاق الحكومي والحد من الاقتراض، وزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات إذا كانت هناك.
7. التوعية الاقتصادية: من خلال الدعاية والإشهار.
8. مكافحة الفساد وتوفير بيئة مواتية للشركات والأفراد للعمل والإنتاج.
9. توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين والمنتجين الصغار لزيادة الإنتاج المحلي.
10. تحفيز المنافسة في السوق وتشجيع دخول مزودين جدد لزيادة العرض والحد من ارتفاع الأسعار.
11. التنمية.
12. تعزيز التعليم والتدريب الفني والحرفي لتحسين المهارات.
13. تحسين البنية التحتية والخدمات العامة مثل النقل والطاقة والماء.
14. تطوير قطاع الزراعة وتشجيع الإنتاج المحلي للأغذية والمواد الأولية.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن هناك تكامل بين السياستين المالية والنقدية وهذا الأخير له علاقة وأثر على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة، كما أن السياسة النقدية شهدت عدة تطورات وتعديلات حيث أن قانون 90-10 يعتبر المنحى الرئيسي للسياسة النقدية، كما أن السياسة المالية أيضا عرفت عدة تطورات على مستوى النفقات والإيرادات إلا أن ما ساعد على ذلك هو الارتفاع في أسعار النفط.

والجدير بالذكر أن هذه التطورات التي عرفتها كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) كان لها آثار على المستوى العام للأسعار، فمن خلال إدارة أدوات كل منها ساعد على التحكم في معدلات التضخم.

خاتمة

## خاتمة:

يعتبر التضخم من المشكلات التي تواجه الدول النامية وخاصة الاقتصاد الجزائري، لأنه يمثل زيادة في المستوى العام للأسعار التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية والقوة الشرائية للعملة، ومن ثم زيادة الانفاق بشكل عام مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، حيث أن التحكم في إدارة كل من السياسة النقدية والمالية يمكن أن يحقق توازنا اقتصاديا عند مستويات التوظيف الكامل الذي يسد الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق المحلي.

فمن خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى مساهمة كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم، حيث كان ذلك من خلال الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية من جهة وتبسيط الضوء على المفاهيم الأساسية للتضخم من جهة أخرى خلال الفترة 2010-2020

وفي خاتمة هذه الدراسة نعرض النتائج التي توصلنا إليها بالرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها، بهدف تأكيدها أو نفيها، بعد ذلك نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي في اعتقادنا أنها هامة في تغيير واقع إدارة أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية نحو أثرها على التحكم في معدلات التضخم.

## النتائج:

- تتأثر السياسة المالية في الجزائر بأسعار المحروقات، هذا ناتج عن اعتماد ميزانية الدولة على الحسابات البترولية في تحصيل الإيرادات.
- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تحقيق التوازن النقدي.
- إن السياسة المالية لها مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت أداة لتوجيه المتغيرات الاقتصادية.
- لا تزال كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية.
- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك من خلال المشاركة الكاملة بين السلطتين النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيرها.
- السياسة النقدية ذات فعالية نسبية في التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم التنويع في الاقتصاد، وذات فعالية نسبية في التأثير على التضخم، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها نظرا لارتفاع أسعار المحروقات، وذلك بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرت أهداف معينة من بينها تخفيض معدلات البطالة.

- يعتبر الإنفاق الحكومي أحد متطلبات الطلب الكلي وبالتالي الزيادة في الإنفاق الكلي يؤدي للزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم).
- كما أن للسياسة المالية الأثر الواضح على معدلات النمو الاقتصادي فالزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى رفع معدل النمو.

### اختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- "للسياسة النقدية والمالية أثر مباشر على معدلات التضخم " بما أن السياسات المالية والنقدية مكملتان لبعضهما ويشتركان في نقاط عديدة منها ضبط المستوى العام للأسعار وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- "تؤثر النفقات الحكومية المتزايدة على زيادة معدلات التضخم في الدول النامية "بما أن الزيادة في النفقات العامة في الدول النامية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي ترتفع معدلات التضخم وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- "كانت للسياسة المالية والنقدية في الجزائر دورا كبيرا في التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة (2010-2020) " إن السياسات المالية والنقدية قد تم تطبيقها في الجزائر وقد تم اتخاذ إجراءات للتحكم في التضخم في الفترة (2010-2020) وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

### التوصيات:

- 1- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية.
- 2- ضرورة إتباع سياسة نقدية مالية متكاملة وهادفة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.
- 3- العمل على تحديث وإتباع سياسة نقدية أكثر فاعلية، صلبة ومرنة تتماشى مع الظروف الاقتصادية التي تملئها الظروف العالمية خاصة وقد يشهد العالم في العديد من المرات أزمت نقدية خانقة.
- 4- توفير بعض الشروط المساعدة على تحسين أداء وكفاءة السياسة النقدية كتطوير السوق المالية البنوية التحتية وتطور النظام المالي.
- 5- ضرورة تفصيل أدوات السياسة النقدية وإتباع سياسة نقدية كفيلة للتقليل من التأثيرات الخارجية والداخلية على الاقتصاد الجزائري.
- 6- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات بإحصائيات حقيقية لمعدلات التضخم.

بعد دراستنا نأمل أن تساعد على الوصول إلى الهدف المنشود للسياسة النقدية والمالية خاصة في كبح معدلات التضخم.

#### 7- آفاق الدراسة:

لقد أشرفنا فيما سبق إلى حداثة موضوع الدراسة، لهذا لا يمكن الحكم على هذه الدراسة لأنها ألفت بكافة جوانب وأبعاد الموضوع، بل حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة فقط، لهذا فمجال البحث في هذا الموضوع يبقى مفتوح ومستمر من خلال ربطه بمتغيرات جديدة أو دراسته من نواحي أخرى، الأمر الذي يفرز لنا الإشكالية جديدة نذكر منها.

- ✓ دور السياسة المالية في مكافحة التضخم في الدول العربية
- ✓ دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في دول المغرب العربي خلال الفترة (2015-2025)
- ✓ تأثير عرض النقود على أسعار الصرف والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. احمد علي الناقة أبو الفتوح. (2001). *نظرية النقود والاسواق المالية*. مصر: مكتبة الاشعاع الفني.
2. أحمد هني. (1991). *العملة والنقود*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. اسماعيل شلبي. (1992). *التجارة الدولية*. مصر: جامعة الزقازيق.
4. إيمان عطية ناصف. (2007). *مبادئ الإقتصاد الكلي*. مصر: الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية.
5. حسين عناية غازي. (2000). *التضخم المالي*. مصر: مؤسسة الشباب الجامعية.
6. حمزة الحاج سودار. (2009). *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية*. عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع.
7. الحميد, ع. ا. (2006). *النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي*. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
8. دريد كامل آل شبيب. (2012). *الأسواق المالية والنقدية (الإصدار الأولي)*. عمان-الاردن: دار الميسرة.
9. الروبي بن. (1984). *نظرية التضخم*. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية.
10. زكرياء أحمد عزام، و حسين الوادي محمود. (2006). *مبادئ المالية العامة (الإصدار الاول)*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
11. صالح مفتاح. (2005). *النقود و السياسة النقدية (الإصدار الأولي)*. مصر: دار الفجر.
12. طارق عبد العالي محاد. (2012). *إدارة السيولة في الشركات والمصارف(قياس وضغط السيولة)*. مصر: الدار الجامعية.
13. عبد الحسين جليل الغالبي، يوسف علي عبد الأسدي، و كاظم سعد الأعرجي. (2022). *النظرية و السياسات النقدية (الإصدار الأولي)*. مصر: دار الفنون و الأداب الإسكندرية.
14. عبد الحميد عبد المطلب. (2006). *النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي*. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
15. عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح نجاح. (2015). *السياسة النقدية و نظرية النقود في الإقتصاد الإسلامي (الإصدار الأولي)*. مصر: جامعة الأزهر.
16. عبد القادر خليل. (2014). *مبادئ الإقتصاد النقدي و المصرفي ج 2*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.



17. عبد القادر متولي. (2010). الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير (الإصدار الأولي). عمان-المملكة الأردنية الهاشمية: دار الفكر.
18. عبد الله خياية. (2008). الاقتصاد المصرفي. مصر: مؤسسة الشباب.
19. عبد المجيد قدي. (2003). مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
20. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (الإصدار الأولي). مصر: مجموعة النيل العربية.
21. عطية ناصف إيمان. (2008). النظرية الاقتصادية الكلية. مصر: دار الجامعة الجديدة.
22. الفتوح بن. ع. (2015). السياسة النقدية و نظرية النقود في الإقتصاد الإسلامي (éd. الأولى). (مصر: جامعة الأزهر.
23. فوزي أبو السعود محمدى. (2014). مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
24. محمد أحمد السريتي السيد، و علي عبد الوهاب نجا. (2008). مبادئ الإقتصاد الكلي. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
25. محمد صغير بعلي، و يسري أبو العلاء. (2003). المالية العامة. دار العلوم للنشر والتوزيع.
26. محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، و نضال علي عباس. (2009). مبادئ علم الاقتصاد. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
27. مروان عطوان. (1989). مقاييس إقتصادية:النظريات النقدية. لا يوجد: دار البحث للطباعة و النشر.
28. مفتاح صالح. (2005). النقود و السياسة النقدية (الإصدار الأولي). مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.
29. هيل عجمي، و جميل العناني. (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. عمان-الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
30. وسام ملاك. (2000). النقود والسياسات النقدية الداخلية. (الأولى، المحرر) لبنان: دار المنهل اللبناني.

#### محاضرات:

1. زهير زواش. (2018-2019). محاضرات في المالية العامة. الجزائر، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري.

أطروحات والرسائل (المذكرات):

1. سفيان شيخة. (2003). مشاكل التضخم في الجزائر. رسالة دكتوراه تخصص مالية. العلوم الاقتصادية و علوم التسيير: جامعة قلمة.
2. محمد الامين خنيوة. (2016). فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدية. أطروحة نيل الدكتوراه. الجزائر، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
3. حكيم براضية. (2011). التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية. منكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي. الجزائر، مالية ومحاسبة.
4. سعيد هتهات . (2006/2005). دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
5. محمد إسلام بوثلجة. (2021-2022). الصناديق السيادية ودورها في إدارة المالية العامة -دراسة حالة الجزائر(2000-2018)-. منكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت.
6. محمد عباس محرزي. (2003). اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة. الجزائر، بن عكنون: الساحة المركزية.
7. وليد عمران . (2013-2014). دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم -دراسة حالة الجزائر-. منكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

#### المجالات الدورية:

1. أحلام بوعبدلي ، و حمزة سعيد عمي. (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات(2).
2. حدة رايس. (2006). دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي. مجلة العلوم الانسانية(07).
3. صالح بضياف. (2019). واقع تطبيق الية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعياتها على الاقتصاد الوطني. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(03)
4. لياس شوبار . (2021). أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 06(02).
5. مجيد هوادفي ، و زبير عياش. (2022). أهمية السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية والخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021. دراسات اقتصادية، 16(03).

6. محمد هاني، و ياسين مراح. (2018). حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون القانون 10-17-. المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، 7 (4).
7. مختارية دين. (2018). فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإجتماعية. الاقتصاد والتنمية، 06 (02).
8. معمر حمداني، و مصطفى بناي. (2021). السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.
9. مليكة ستيتو، و محمد بن بوزيان. (2007). مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على التحول الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية، 2 (2).
10. مليكة ستيتو، و محمد بن بوزيان. (2007). مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على التحول الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية، 2 (2).
11. الناصر بوطيب، و عمر غزالي. (2019). أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (02).
12. نبيل زاهر لانا. (2014). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 06 (06).
13. الهام أيت بن اممر. (2021). التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية. المؤسسة، 10 (01).
14. يزيد تفرات، سليمة بن زعمة ، و نبيلة مسيليتي. (2018). التمويل غير التقليدي بالجزائر -واقع وآفاق - .أبحاث اقتصادية معاصرة (01).
15. يونس زين، و أبوبكر بوسالم. (2016). سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي. دراسات العدد الاقتصادي، 07 (03).

#### التقارير والدوريات:

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر. (2021). التطور الاقتصادي والنقدي. التقرير السنوي لبنك الجزائر، الجزائر.

#### الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية. (07 03, 2018). المرسوم الرئاسي رقم 18/86 المؤرخ في 05/03/2018. الجريدة الرسمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة المالية والنقدية على ضبط معدلات التضخم في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية الرئيسية اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية والتضخم، والمنهج التحليلي من أجل تحليل الوضعية النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري خلال فترة (2010-2020) وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن السياسة المالية لها مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت أداة لتوجيه المتغيرات الاقتصادية، وبناء على نتائج الدراسة قدمنا مجموعة من الاقتراحات منها ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية وإتباع سياسة نقدية كفيلة للتقليل من التأثيرات الخارجية والداخلية على الاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** سياسة مالية، سياسة نقدية، تضخم، نفقات عامة، إيرادات عامة.

### Summary

This study aims to analyze and measure the impact of fiscal and monetary policy on the control of inflation rates in Algeria, and to achieve the objectives of the study and answer the main problem we relied on the descriptive approach by describing the general concepts of fiscal policy, monetary policy and inflation. The analytical approach to analyze the monetary and financial situation of the Algerian economy during the period (2010–2020) and the study reached many results, the most important of which is that fiscal policy has an important place in the national economy, as it has become a tool to guide economic variables. Based on the results of the study, we presented a number of suggestions, including the need to activate monetary policy tools and follow a monetary policy to reduce the external and internal effects on the Algerian economy.

**Keywords:** Fiscal policy, monetary policy, swell, public expenditure, public revenue.